مركز التعليم المفتوح
برنامج محاسبة البنوك والبورصات

تحليل وتشكيل
المحافـــظ الماليــــة

(المستوى الرابع – الفصل الدراسى الثانى)
(كود ١٨٣)

تأليف

د/ مجدى مليجى عبد الحكيم مليجى

مدرس بقسم المحاسبة

كلية التجارة جامعة بنها

٢٠١٠ - ٢٠١١

A

شهدت الفترة الأخيرة تطوراً ملحوظاً في الفكر والتطبيق المحاسبي، نتيجة التطورات الجذرية في المناخ الاقتصادي والاجتماعي الذي تعمل المحاسبة في نطاقه. فقط تعرضت العديد من الشركات العالمية والمؤسسات المالية إلى الانهيار بسبب الأزمة المالية التي شهدتها العديد من دول العالم مثل دول جنوب شرق آسيا والولايات المتحدة الأمريكية ومصر وقد أثارت هذه الانهيارات العديد من التساؤلات والتي من أهمها:

التساؤل الأول: ما هو دور المحاسبين والمراجعين تجاه التنبؤ بالأزمات المالية التي يمكن أن تتعرض لها الشركة؟

التساؤل الثاني: ما هو دور نظام المعلومات المحاسبي، ومدى قدرته على تلبيته الاحتياجات الداخلية والخارجية؟

التساؤل الثالث: ما هو مدى الالتزام بتطبيق المعايير والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها؟

وقد ترتب على الانهيارات المالية فقد المستثمرين لثقتهم في القوائم المالية المنشورة للشركات، وكذلك أمانة واستقامة المراجعين الخارجيين.

وفي إطار استعادة ثقة المستثمرين بدأت الدولة تركز على تطوير وتنشيط الأوراق المالية، وذلك من خلال العديد من الإجراءات والقوانين التي تكفل للمستثمر حقوقه فضلاً عن الاتجاه لإدخال أدوات جديد مبتكرة لسوق المال مثل المشتقات المالية، وعمليات التوريق، بالإضافة إلى التشجيع على تشكيل محافظ الأوراق المالية كما تبنت الهيئة العامة للرقابة المالية آلية حوكمة الشركات Corporate Governance والتي تمكن من أحكام إجراء الضبط والرقابة على إدارة الشركة وتكفل حماية مصالح المستثمرين وتدعم الشفافية في القوائم المالية المنشورة.



وفـي إطـار اهتمـام المؤلـف بـدور المحاسـبة وأهميتهـا فـي تحليـل وتـشكيل المحافظ المالية فسوف يتناولها المؤلف من خلال الفصول التالية:

الفصل الأول: التأصيل المحاسبي للمحافظ المالية:

سوف يتناول المؤلف في هذا الفصل ماهية محفظة الأوراق المالية وأهدافها، وكذلك دور المعلومات المحاسبية في تشكيل محفظة الأوراق المالية بالإضافة إلى طرق التقييم المحاسبي لأداء المحافظ المالية وكيفية تنويع تلك المحافظ.

الفصل الثاني: المعالجة المحاسبية للأرباح غير المحققة في صناديق الاستثمار:

سوف يتناول المؤلف في هذا الفصل الإطار الفكري لصناديق الاستثمار من خلال إبراز المفاهيم الأساسية لصناديق الاستثمار وكذلك المعالجة المحاسبية لعمليات الاستثمار في الأوراق المالية (الأسم – السندات – أدوات الخزانة).

الفصل الثالث: المعالجة المحاسبية للأرباح غير المحققة لعمليات التوريق:

سوف يتناول المؤلف في هذا الفصل ماهية نشاط التوريق وأطرافه والأنواع المختلة التي ينطوي عليها وكذلك أساليب التوريق ومقومات نجاحه فضلاً عن المعالجة المحاسبية لعمليات التوريق في ضوء المعايير المحاسبية.

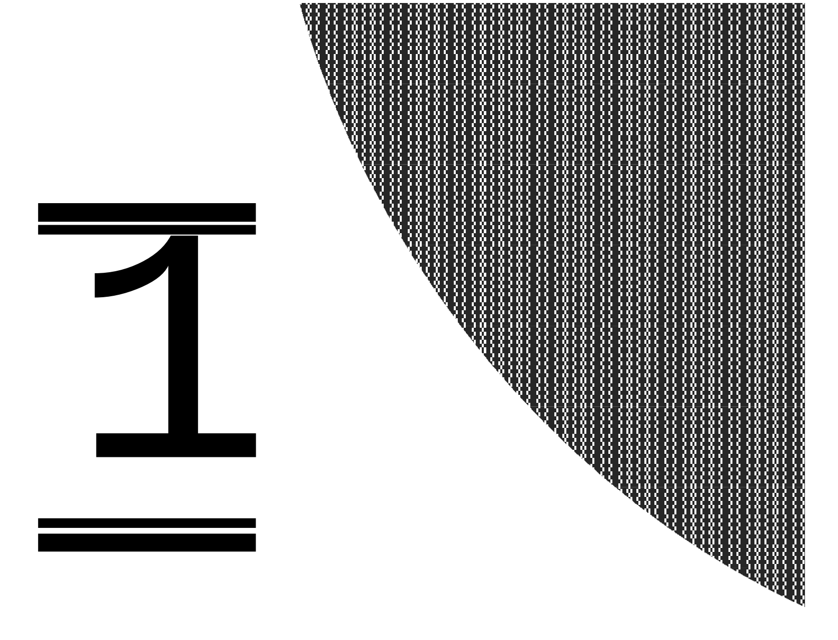
وأخيراً يدعو المؤلف الله سبحانه وتعالى أن يتقبل منه هذا الجهد المتواضع وأن يجعله في ميزان حسناته يوم ترفع الموازين وتجد كل نفس ما عملت، من خيراً محضراً.

والله ولي التوفيق،،،

المؤلف







1

الفصل الأول
التأصيل المحاسبى للمحافظ المالية



A

تستهدف التقارير المالية بصفة أساسية توفير المعلومات التي تفيد المستثمرين الحاليين والمرتقبين والدائنين الحاليين والمرتقبين ... وغيرهم من مستخدمي المعلومات لاتخاذ القرارات الاستثمارية.

وقد أشارت المنظمات والهيئات المهنية والعلمية إلى أن التقارير المالية تعد أساساً لخدمة المستفيدين من خارج الوحدة الاقتصادية الذين لهم مقدرة محدودة في الحصول على معلومات عن الوحدة الاقتصادية ويعد سوق الأوراق المالية المنظمة من أهم الركائز الاقتصادية، في الوقت الحالي في تحقيق التنمية الاقتصادية، فهو يمثل حلقة الوصول التي تمر من خلالها مدخرات الأفراد وتقديم هذه المدخرات إلى الوحدات الاقتصادية لكي يتم توظيفها في إنتاج السلع والخدمات ذات المنفعة الاقتصادية.

وتلعب المعلومات المحاسبية دوراً هاماً في خدمة وتطوير سوق الأوراق المالية، وذلك عن طريق توفير كافة المعلومات التي تهم المهتمين عن الأوضاع المالية للوحدات الاقتصادية المساهمة،ويتضح ذلك من خلال ما يلي:

١- تساعد المعلومات المحاسبية المستثمرين في اختيار أفضل محفظة للأوراق المالية، وذلك عن طريق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية للوحدات الاقتصادية المساهمة.

٢- تستخدم المعلومات المحاسبية والتي تتم معالجتها بنماذج رياضية وإحصائية لقياس المخاطر في البورصة ولتقييم الأسعار الحقيقية للأسهم.

٣- تمثل المعلومات المحاسبية جزءاً أساسياً من المعلومات التي تساهم في وضع أو إنشاء أو تركيب هيكل الأسعار النسبي للأوراق المالية، كما تلعب دوراً هاماً في تخصيص الموارد بين مشروعات الاستثمار المختلفة وفي توزيع الأوراق المالية بين المستثمرين.

وفي ضوء ما سبق يتضح للمؤلف أهمية المعلومات المحاسبية في تحليل وتشكيل المحافظ المالية لذلك سوف يتناول المؤلف التأصيل المحاسبي للمحافظ المالية من خلال العناصر التالية:

١/١ ماهية محفظة الأوراق المالية.

٢/١ دور المعلومات المحاسبية في تشكيل محفظة الأوراق المالية.

٣/١ طرق التقييم المحاسبي لأداء المحافظ المالية.



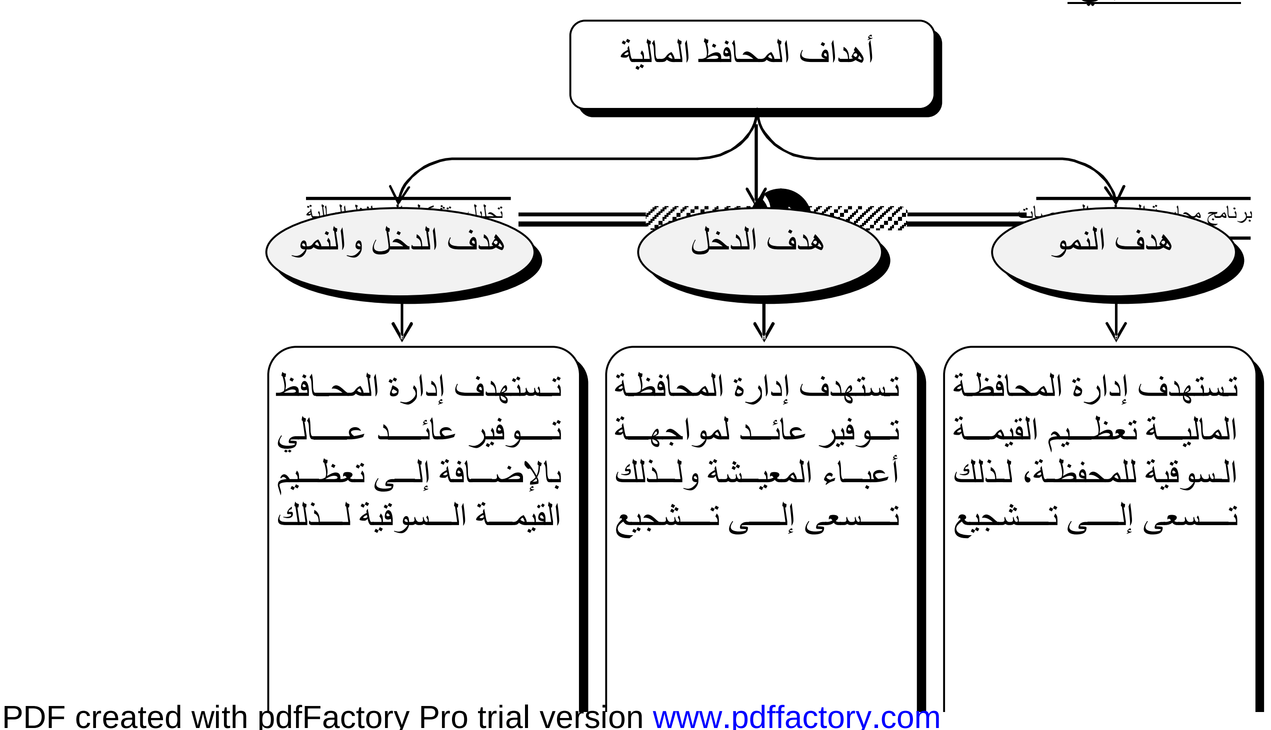
١/١ ماهية محفظة الأوراق المالية:

المحفظة المالية هي مجموعة من الأصول المالية أو الاستثمارات المتجمعة في وعاء واحد، وعادة ما يلجأ إليها المستثمر على أمل إذا حققت بعض الأصول المالية أداء متواضعاً فيمكن أن تحقق بعض الأصول الأخرى أداء عالياً أو مناسباً. وعادة ما يتم إدارة المحافظ المالية من خلال جهة ذات خبرة ودراية في إدارة وتكوين محافظ الأوراق المالية.

وعادة ما يسعى المستثمر إلى تشكيل محفظة مثالية وهي التي تحقق أعلى عائد ممكن في ظل مستوى معين من الخطر أو تلك التي تحقق أقل درجة خطر في مستوى معين من العائد.

ومن أهم خصائص محافظ الأوراق المالية أنها تعكس هدف المستثمرين في هذه المحافظ ورغبتهم واحتياجاتهم ودرجة تقبلهم للمخاطرة فهي في الوقت التي تتطلع فيه للعائد في ظل محددات معينة فإنها تسعى لتجنب المخاطرة.

وتتعدد أهداف المحافظ المالية حسب الهدف الذي تسعى لتحقيقه لتشمل ما يلي:



شكل رقم (١) يوضح أهداف المحافظ المالية

٢/١ دور المعلومات المحاسبية في تشكيل محفظة الأوراق المالية:

تعد المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها هي عماد سوق رأس المال حيث تعتمد الآلية الخاصة بسوق رأس المال بصفة أساسية على الدور الذي يلعبه الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في تخفيض درجة عدم التأكد التي تحيط بالشركة، مما يؤدي إلى زيادة عدد المستثمرين المهتمين

بالشركة، وإقبالهم على تقديم أموالهم لتمويل الشركة وزيادة السيولة في سوق رأس المال، مما يساعد الشركات على الحصول على احتياجاتها من الأموال اللازمة لها بتكلفة منخفضة.

وتبرز أهمية الإفصاح عن المعلومات وتأثيره على قرارات المستثمرين سواء للمستثمرين الحاليين والمحتملين، من أن الاستثمارات من جانب المستثمرين الحاليين والمحتملين والدائنين تتصف بدرجة عالية من المخاطرة عند المفاضلة بين الأنواع المختلفة من الاستثمارات، وبالتالي فإن المعلومات التي يتم الإفصاح عنها تمثل عنصراً جوهرياً من العناصر اللازمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية من جانب هذه الأطراف.

<u>وترتبط كفاءة سوق رأس المال بمجموعة من المقومات من أهمها:</u>

١- وجود نظام محاسبي يوفر المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية.

٢- الإفصاح عن القدر الكافي من المعلومات المحاسبية التي تعكس حقيقة المراكز المالية للشركات وأرباحها المحققة والمتوقعة مستقبلاً مما يساعد على تقييم أسعار الأسهم المتداولة بقيمتها الحقيقية.

٣- توافر الوعي الاستثماري لدى المتعاملين في سوق الأوراق المالية حتى يتمكنون من المفاضلة بين البدائل الاستثمارية المتاحة بهدف ترشيد القرارات الاستثمارية.



٤- وجود إدارة عامة لسوق الأوراق المالية تقوم بتنظيم عملية تداول الأسهم والإشراف والرقابة على إجراءات التداول.

وحتى تتحقق الكفاءة لسوق رأس المال يجب توافر ما يلي:

١- عدم وجود قيود على الاستثمار في سوق رأس المال.

٢- وجود عدد كبير من المستثمرين، ومن ثم فإن تصرفات أي منهم لا يحتمل أن يكون لها تأثير ملموس على أسعار الأسهم.

٣- أن يسعى المستثمرون إلى زيادة المنفعة التي يحصلون عليها من وراء استغلال ثرواتهم.

٤- أن تكون المعلومات عن الأوراق المالية متاحة للجميع وفي نفس الوقت وبتكلفة مناسبة.

وقد أشار مشروع الإطار المفاهيم المشترك FASB, IASB إلى ضرورة أن تتصف المعلومات المحاسبية بمجموعة من الخصائص حتى تكون مفيدة في إتخاذ القرار الاستثماري والذي يعد منه قرار تشكيل محافظ الأوراق المالية ومن هذه الخصائص ما يلي:

١- الملائمة Relevance:

يجب أن تكون المعلومات قادرة على تغيير أو التأثير في قرارات المستخدمين عن طريق مساعدتهم في:

أ- تقيم تأثير الأحداث السابقة والحالية والمستقبلية على التدفقات النقدية والمستقبلية.

ب- تأكيد أو تصحيح التقييمات السابقة، وتمثل خاصية القيمة التأكيدية.

٢- التمثيل الصادق Faithful Representation:

ويشير إلى ضرورة أن تعكس التقارير المالية جوهر المعاملات وليست مجرد شكلها القانوني وتتطلب تلك الخاصية ما يلي:

أ- الاكتمال Complete:

أي أن تتضمن التقارير المالية كل المعلومات التي تكون ضرورية للتمثيل الصادق وعدم توافرها يعني أن المعلومات خادعة وغير نافعة.

ب- الحيادية Neutrality:

أي أن تكون المعلومات خالية من التحيز، وتتطلب هذه الخاصية ضرورة استبعاد والتخلص من مفهوم الحيطة والحذر أو التحفظ.

وهناك خصائص أخرى تعزز من الخصائص الأساسية السابقة ومن أهمها:

أ- القابلية للتحقق.

ب- القابلية للفهم.

ج- الأهمية النسبية.

د- القابلية للمقارنة.

وفي ضوء العرض السابق، يتضح للمؤلف أهمية المعلومات المحاسبية في تشكيل محافظ الأوراق المالية من خلال الآتي:

١- تساعد المعلومات المحاسبية إدارة محافظ الأوراق المالية على تدنية مخاطر الاستثمارات المالية عند حدها الأدنى ومن أهم هذه المخاطر:

- **المخاطر المالية:** حيث يكون المستثمر عرضة لخسارة جزء أو كل رأسماله في حالة إفلاس الشركة التي يستثمر فيها (أسهم، سندات، .... غيرها).

- **المخاطر السوق:** التي قد تتسبب في إلحاق خسائر بالمستثمرين نتيجة حدوث تقلبات في أسعار الأوراق المالية وغيرها من الاستثمارات المالية.

- **مخاطر أسعار الفائدة:** إذا تؤثر التقلبات في أسعار الفوائد على القرارات الاستثمارية الخاصة بالبيع والشراء، كما أنها تؤثر على نتائج عملية الاستثمار ككل.

- **الخاطر المتعلقة بالقوة الشرائية للعملة:** وتتمثل في فقدان العملة لجزء من قوتها الشرائية في المستقبل في ظل سيادة الظروف التضخمية.



- **مخاطر التسييل:** ويقصد بها مخاطر عدم وجود عدد مناسب من البائعين والمشترين للاستثمارات في السوق مما يقف كعائق أمام عملية تحويلها إلى نقدية سائلة.

٢- تساعد المعلومات المحاسبية إدارة محافظ الأوراق المالية في تحديد الإستراتيجية الملائمة للاستثمار في الأوراق المالية كالآتي:

أ- **الإستراتيجية المغامرة:** والتي تتمثل في تكوين محفظة أوراق مالية عالية المخاطر وقد يطلق عليها محفظة هجومية.

ب- **الإستراتيجية المتحفظة:** التي تتمثل في تكوين محفظة أوراق مالية منخفضة المخاطر وقد يطلق عليها محفظة دفاعية.

ج- **الإستراتيجية المعتدلة:** وتتمثل في تكوين محفظة متوازية بين الإستراتيجيتين السابقتين.

٣/١ طرق التقييم المحاسبي لأداء المحافظ المالية:

تقوم المحافظ المالية على اقتراحات استثمارية متعددة، ولذلك فإن المخاطر المترتبة عليها تتسم بأنها مخاطر مجمعة ويتطلب قياسها إجراءات قد تختلف عن الإجراءات المستخدمة في قياس حظ المشروع الفردي،



والمدخل المستخدم في هذه الحالة مأخوذ عن نظرية التنويع التي تستخدم عادة في تكوين محفظة الأوراق المالية وهي تقضي في شكلها البسيط أنه عند اختيار مكونات المحفظة يجب مراعاة مخاطر المحفظة، ويقصد بها تقلب العائد المتولد عن مجموع الاستثمارات التي تتكون منها تلك المحفظة ويمكن إجراء التنويع بأسلوبين هما:

الأول: الأسلوب البسيط:

وبمقتضاه يتم اختيار الاستثمارات المكونة للمحفظة عشوائياً، ويقوم هذا الأسلوب على فرض أساس هو أن المخاطر التي يتعرض لها عائد الاستثمارات تنخفض كلما تنوعت الاستثمارات التي تضمها المحفظة على أساس أن توزيع المبلغ المتاح على عدد أكبر من الاستثمارات يُمكن إلى حد ما من تجنب بعض مخاطر الاستثمار.

الثاني: الأسلوب الرياضي:

ويعتبر كل من ماركوويتز وشارب من الرواد الأوائل اللذين تعرضا لاستخدام النماذج الرياضية للاختيار الأمثل لمحافظ الاستثمار بصفة عامة، وحيث أن النموذج الخاص بالتغاير لماركوويتز ونموذج البرمجة الخطية لشارب يمكن استخدامها في تحديد المجموعة ذات الكفاءة الاستثمارية التي تكون المحفظة ككل وإن كان الاختيار يظل للمستثمر نفسه في تحديد أيهما أفضل بالنسبة له.



ومن أهم النماذج التى يمكن استخدامها لتقييم أداء محفظة الأوراق المالية ما يلى:

أولاً: النماذج التقليدية:

تناسب هذه الطريقة المستثمر العادي وتعتمد على حساب معدل العائد على الأموال المستثمرة كالآتي:

$$م = \frac{(ص ق_١ - ص ق) + ت ي + ت ر}{ص ق} \times ١٠٠$$

حيث أن:

- م: معدل العائد على الأموال المستثمرة في الصندوق
- ص ق: قيمة الأصل الصافية في بداية الفترة
- ص ق١: قيمة الأصل الصافية في نهاية الفترة
- (ص ق١ – ص ق): تمثل الأرباح الرأسمالية غير المحققة التي تعكس تحسناً في القيمة السوقية التشكيلية.
- ت ي: الأرباح الإيرادية الموزعة خلال الفترة
- ت ر: الأرباح الرأسمالية الموزعة خلال الفترة

مثال (١):
بلغت قيمة وثيقة استثمار صندوق بنك مصر في ٢٠١٠/٣/١ مبلغ ١٤٠٠ جنيه ارتفعت قيمتها إلى ١٤٤٠ جنيه في ٢٠١٠/٣/٣١، وإذا كان نصيب الوثيقة من الأرباح الإيرادية والرأسمالية الموزعة ١٤ جنيه، ٨ جنيه على التوالي.

المطلوب:

حساب معدل العائد على الاستثمار عن شهر مارس ٢٠١٠

الحـــل

$$\text{معدل العائد على الاستثمار (م)} = \frac{(\text{ص ق}_١ - \text{ص ق}) + \text{ت ي} + \text{ت ر}}{\text{ص ق}} \times ١٠٠$$

$$\text{م} = \frac{(١٤٤٠ - ١٤٠٠) + ١٤ + ٨}{١٤٠٠} \times ١٠٠$$

$$= \frac{٦٢}{١٤٠٠} \times ١٠٠ = ٤\%$$

ويمثل هذا المعدل مقياساً للحكم على أداء مدير استثمار الصندوق في شهر مارس ٢٠١٠ إلا أنه لا يمثل معدل العائد الذي حققه المستثمر حيث أن المستثمر قد يكون تحمل مصروفات أو رسوم عند شراء الوثيقة التي يمتلكها.

ومن الانتقادات الموجهة للنماذج التقليدية هو تركيزها على العائد فقط دون أن تأخذ أي مخاطر في الاعتبار حيث قد يحقق صندوق ما عائد مرتفع أكبر من العائد الذي يحققه صندوق آخر غير أن الزيادة في العائد لا

تكفي للتعويض عن زيادة المخاطر التي ينطوي عليها الاستثمار فيه مقارنة بالصندوق الثاني.

ثانياً: النماذج المستحدثة

من أهم الأساليب المستحدثة في تقييم أداء محفظة الأوراق المالية والتي تهتم بكل من عنصري العائد والمخاطرة ما يلي:

١- نموذج شارب (نسبة المكافأة إلى المخاطرة):

قدم ويليام شارب مقياساً مركباً لقياس أداء محفظة الأوراق المالية يقوم على أساس العائد والخطر عند تقييم أداء المحفظة أطلق عليه المكافأة إلى نسبة التقلب في العائد وتوضح المعادلة التالية هذا النموذج:

ويحسب كالآتي:

$$\text{قيمة المؤشر} = \frac{\text{ط} - \text{ل}}{\sigma} \times ١٠٠$$

حيث أن:

ط ✖ متوسط العائد على الاستثمار

ل ✖ متوسط العائد على الاستثمار الخالي من المخاطر

σ ✖ الانحراف المعياري لمعدل العائد على الاستثمار

مثال (٢):

بلغ متوسط معدل العائد على الاستثمار خلال السنة الماضية لصندوق بنك مصر ٢٠%، ولصندوق بنك الإسكندرية ١٨%، وبلغ الانحراف

المعياري لكل من الصندوقين على الترتيب ٤%، ١٠% على التوالي، أما متوسط العائد على الاستثمار الخالي من المخاطر خلال الفترة ذاتها فقد بلغ ٤%.

المطلوب:

تقييم أداء الصندوقين باستخدام مقياس شارب.

الحـــل

قيمة مؤشر صندوق استثمار بنك مصر $= \frac{ط - ل}{\sigma}$

$= \frac{٢٠ - ٤}{٤} = ٤$

قيمة مؤشر صندوق استثمار بنك الإسكندرية $= \frac{١٨ - ٤}{١٠} = ١،٤$

مثال (٣):

تكون شركة (الإيمان) أربعة محافظ متنوعة الاستثمارات وتمارس هذه الشركة عملها منذ عشر سنوات وبالرجوع إلى دفاتر الشركة أمكن الحصول على المعلومات التالية:

عدد السنوات ١٠ سنوات	المحفظة م	المحفظة جـ	المحفظة د	المحفظة ي	متوسط العائد للمؤشر العام لسوق المال المصري	معدل العائد الخالي من الخطر
متوسط العائد	٣٣	٣١	٢٩	٣٤	٢٤	١٥

الانحراف المعياري	٥٠،٦	٤٣	٣٧،٦	٤٨	٤٠	ــــ
معامل بيتا	٢،٦	٢	٣	٢،٤	٢،٢	ــــ

المطلوب:

باستخدام أسلوب شارب مطلوب تقييم أداء المحافظ الأربعة؟

الحـــل

$$\text{د م} = \frac{٣٣ - ١٥}{٥٠،٦} = ٣٥،٥٧\%$$

$$\text{د ج} = \frac{٣١ - ١٥}{٤٣} = ٣٧،٢٠\%$$

$$\text{د د} = \frac{٢٩ - ١٥}{٣٧،٦} = ٣٧،٢٣\%$$

$$\text{د ي} = \frac{٣٤ - ١٥}{٤٨} = ٣٩،٥٨\%$$

أداء مؤشر سوق المال المصري

$$= \frac{٢٤ - ١٥}{٤٠} = ٢٢،٥٠\%$$

وبمقارنة نتائج التقييم باستخدام نموذج شارب أن أفضل المحافظ هي المحفظة (ي) يليها المحفظة (د) ثم يليها المحفظة (ج) ويأتي في المؤخرة المحفظة (م) وبمقارنة أداء المحافظ الأربعة بأداء المؤشر العام لسوق المال المصري نجد أن المحافظ الأربعة تفوق أداء المؤشر العام لسوق المال المصري.

<u>من الجدير بالذكر ما يلى:</u>

١- أسلوب شارب لا يمكن استخدامه إلا في المقارنة بين تلك المحافظ ذات الأهداف المتشابهة التي تخضع لقيود متماثلة كأن تكون هذه المحافظ مكونة من أسهم فقط، أو سندات فقط.

٢- مقياس شارب يعتمد على الانحراف المعياري لقياس مخاطر المحفظة، وإذا ما توافر التنويع الجيد داخل المحفظة فإن ذلك من شأنه القضاء على المخاطر الخاصة، ويتبقى فقط المخاطر العامة والتي تقاس من خلال معامل بيتا وليس الانحراف الميعاري.

٢- نموذج ترينور:

يختلف مقياس ترينور عن مقياس شارب في مقام المعادلة، حيث أن مقام معادلة شارب هو الانحراف المعياري (أي أن المخاطر تقاس بالانحراف المعياري).

أما مقام المعادلة في مقياس ترينور هو معامل بيتا والذي يحسب بقسمة الانحراف المعياري لعائد الصندوق على الانحراف المعياري لعائد محفظة استرشادية للسوق.

$$\text{قيمة المؤشر} = \frac{\text{ط} - \text{ل}}{\text{بيتا}}$$

حيث أن:



ط ✖ متوسط العائد على الصندوق خلال فترة التقييم

ل ✖ متوسط العائد على الصندوق الخالي من الخطر

بيتا ✖ معامل بيتا للصندوق (أي معامل المخاطر لتشكيلة الأوراق المالية التي يتكون منها الصندوق).

مثال (٤):

بالرجوع إلى المثال رقم (٢) المطلوب المقارنة بين أداء صندوق بنك مصر، وأداء صندوق بنك الإسكندرية باستخدام مقياس ترينور إذا كانت بيتا لبنك مصر = ٥، وبيتا لبنك الإسكندرية = ٧.

الحــــل

قيمة المؤشر لصندوق بنك مصر $= \frac{٢٠ - ٤}{٢،٥} = ٣،٢$

قيمة المؤشر لصندوق بنك الإسكندرية $= \frac{١٨ - ٤}{٧} = ٢$

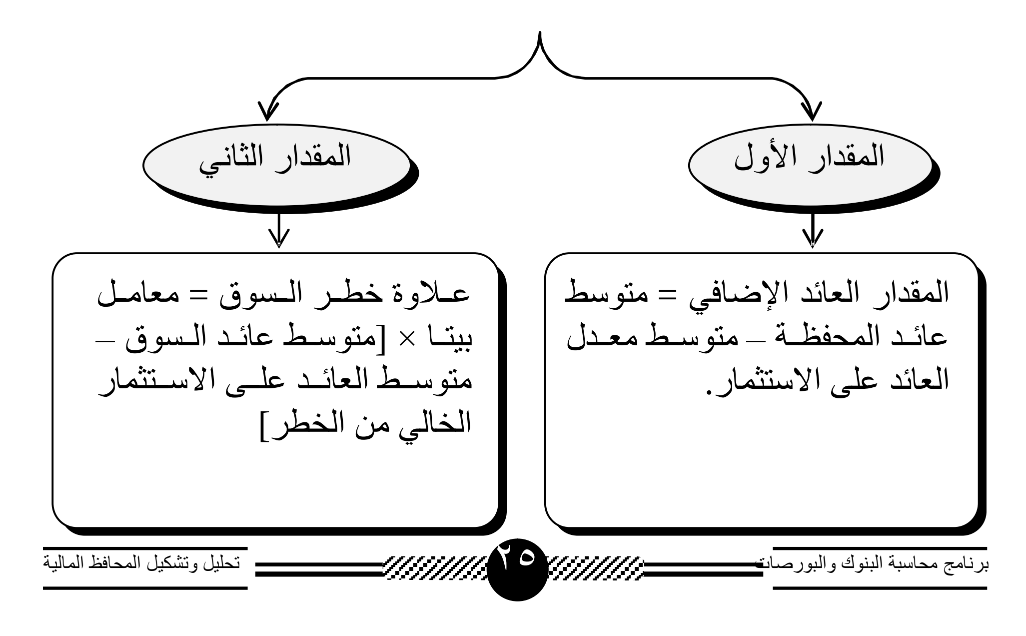
ويلاحظ في ضوء ما سبق أن هناك اختلاف في نتائج المؤشرين السابقين، ولكن كقاعدة عامة كلما ارتفعت قيمة المؤشر كلما كان ذلك مقياساً على أداء أفضل للتشكيلة التي منها صندوق الاستثمار.

ويجب عند تقييم أداء صناديق الاستثمار الأخذ في الاعتبار مجموعة من العوامل والمتغيرات والتي من أهمها ما يلي:

١- طبيعة نشاط الشركة.
٢- قدرة الشركة على دفع التوزيعات.
٣- صافي رأس المال العامل للشركة.
٤- طرق التوزيعات.
٥- القيمة الدفترية للسهم.
٦- ظروف الصناعة التي ينتمي إليها نشاط الشركة.

٣- نموذج جنسن:

قدم جنسن نموذجاً لقياس أداء محفظة الأوراق المالية عُرف بمعامل ألفا وتقوم فكرة النموذج على إيجاد الفرق بين مقدارين للعائد:



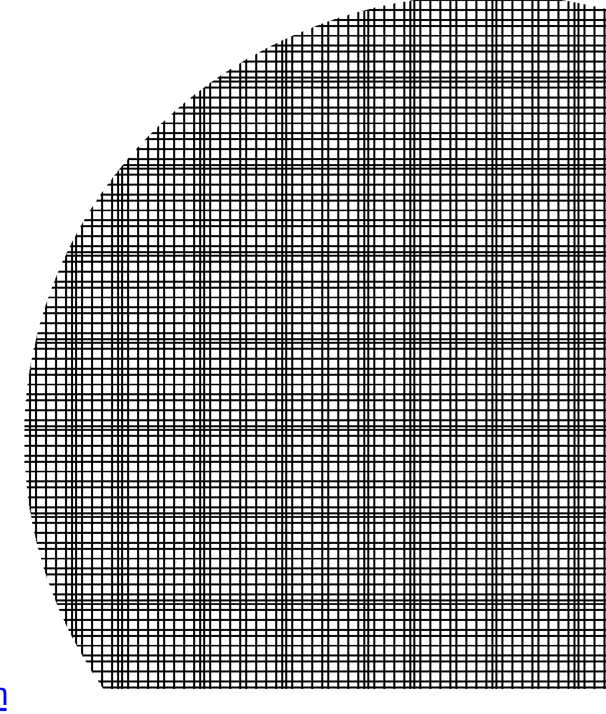
<u>وعلى ذلك يبدو نموذج جنسن كما توضح ذلك المعادلة التالية:</u>

ألفا = (ع ف – ع خ) – B (ع س – ع خ)

حيث تشير ع س إلى متوسط عائد السوق.

وتشير المعادلة السابقة إلى أن المعامل ألفا إما أن يكون موجباً (ويشير ذلك إلى الأداء الجيد للمحفظة) أو أن يكون سالباً (ويشير ذلك إلى الأداء السيئ للمحفظة) أما إذا معامل ألفا صفراً فيشير ذلك إلى عائد التوازن حيث لا يختلف في الواقع عائد المحفظة عن عائد السوق.

٤/١ أسئلة نظرية
وتطبيقات عملية غير محلولة



أولاً:الأسئلة النظرية:

السؤال الأول

ناقش باختصار ما يلي:

١- ماهية محفظة الأوراق المالية موضحاً أهدافها؟

٢- خصائص جودة المعلومات المحاسبية؟

السؤال الثاني

تلعب المعلومات المحاسبية دوراً هاماً في تشكيل محفظة الأوراق المالية، والحد من مخاطر الاستثمار ٧٠٠٠ ناقش ذلك موضحاً وجهة نظرك؟

السؤال الثالث

قارن بين الثنائيات التالية:

- نموذج شارب، ونموذج ترينور.
- الأسلوب البسيط والأسلوب الرياضي في تنويع المحافظ المالية.

السؤال الرابع

ضع علامة (√) أمام العبارة الصحيحة وعلامة خطأ أمام العبارة الخاطئة مع التعليق على الإجابة:

١- يمكن إجراء التنويع في محفظة الأوراق المالية باستخدام الأسلوب البسيط فقط.
٢- النموذج الذي يقوم على أساس الفصل بين المخاطر غير المنتظمة هو نموذج شارب.
٣- تتضمن المخاطر الكلية لمحفظة الأوراق المالية المخاطر المنتظمة فقط.
٤- يقوم الأسلوب البسيط في تقييم مخاطر الاستثمارات في الأصول المالية على فرض مؤداه أن المخاطر تنخفض كلما تنوعت الاستثمارات التي تضمها المحفظة.
٥- إذا كان معامل ألفا لمحفظة السوق موجباً فإن ذلك يشير إلى الأداء الجيد للمحفظة.



ثانياً: التطبيقات العملية غير المحلولة:

التطبيق الأول:

تكون شركة (محمد مجدي) أربعة محافظ متنوعة وتمارس نشاطها منذ عشر سنوات وبالرجوع إلى دفاتر الشركة أمكن الحصول على المعلومات التالية:

عدد السنوات ١٠	المحفظة أ	المحفظة ب	المحفظة ج	المحفظة د	متوسط العائد للمؤشر العام لسوق المال المصري	معدل العائد الخالي من الخطر
متوسط العائد	٨،٢٥	٧،٧٥	٧،٢٥	٨،٥	٦	٣،٧٥
الانحراف المعياري	١٧،٥	١٠	٩	١٢،٥	٧،٥	——
معامل بيتا	٠،٦٥	½	٠،٦	٠،٧٥	٠،٧	——

المطلوب:

استخدام نموذج شارب في:

١- الوقوف على أداء المحافظ الأربعة.

٢- حساب أداء مؤشر سوق المال المصري.

التطبيق الثاني:

بلغت القيمة الشرائية لصندوق استثمار بنك الإسكندرية في ٢٠١٠/١٢/١ ، ٤٠٠ جنيه، أما قيمتها في ٢٠١٠/١٢/٣١ بلغت ٥٠٠ جنيه، وبلغت توزيعات الأرباح خلال الشهر ٤ جنيه.

المطلوب:

حساب معدل العائد على الاستثمار لهذا الصندوق ٢٠١٠/١٢/٣١.

التطبيق الثالث:

فيما يلي بعض البيانات المتعلقة بكل من صندوق استثمار بنك مصر، وصندوق استثمار البنك الأهلي.

بيـــــان	صندوق استثمار بنك مصر	صندوق استثمار البنك الأهلي
معدل العائد على الاستثمار	٢٠%	٢٤%
الانحراف المعياري لمعدل العائد على الاستثمار	٨%	٤%

فإذا علمت أن معدل العائد على أذون الخزانة (الخالي من الخطر) قد بلغ ١٢%.

المطلوب:

تقييم أداء الصندوقين باستخدام نموذج شارب، موضحاً وجهة نظرك؟

التطبيق الرابع:

بالرجوع للمثال السابق إذا علمت أن معامل بيتا كان ٤ لصندوق استثمار بنك مصر، وصندوق استثمار البنك الأهلي كان ٦.

المطلوب:

المقارنة بين إدارة الصندوقين باستخدام معامل بيتا.

2

الفصل الثانى
المعالجة المحاسبية للأرباح غير المحققة فى صناديق الاستثمار



A

تعد صناديق الاستثمار بمثابة أسلوب للاستثمار الجماعي للأموال، يرتكز على تجميع مدخرات الأفراد بهدف إعادة استثمارها في تشكيلة منتقاه ومتنوعة في الأوراق المالية بمعرفة إدارة متخصصة، وبالشكل الذي يحقق عائداً مناسباً لكافة الأطراف ذوي الصلة ويحصل كل مستثمر في مقابلة أمواله على حصة ملكية في أصول الصندوق يطلق عليها "وثيقة استثمار" كما يتم توزيع عوائد الاستثمار على حملة الوثائق كل بنسبة ما يملكه.

وقد جاء التعامل في صناديق الاستثمار كأحد أساليب الاستثمار الجماعي في مصر من خلال القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ونظراً لدورها وأهميتها في توسيع نشاط سوق الأوراق المالية، لذلك فسوف يتناولها المؤلف من خلال العناصر التالية:

١/٢ الإطار الفكرى لصناديق الاستثمار في مصر

٢/٢المعالجة المحاسبية لأنشطة صناديق الاستثمار

١/٢ الإطار الفكري لصناديق الاستثمار في مصر

تعتبر صناديق وشركات الاستثمار في الأوراق المالية من الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية طبقاً لقانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وهي شركات مساهمة أو توصية بالأسهم وتركز نشاطها في تجميع الأموال من المساهمين وإعادة استثمارها بنفسها أو من خلال مدير استثمار محترف في أوراق محلية أو أجنبية.

ولا تقتصر الصناديق على التعامل في الأوراق المالية والأسهم والسندات وأذون الخزانة، وإنما هناك صناديق متخصصة في مجالات أخرى عديدة ومنها الاستثمار المباشر أو الاستثمار المالي في الأنشطة العقارية والصناعية والتجارية.

ونظراً لأهمية صناديق الاستثمار ودورها في تنمية الاقتصادي – فسوف يتناول المؤلف الإطار الفكري لصناديق الاستثمار في مصر من خلال العناصر التالية:

١/١/٢ ماهية صناديق الاستثمار والصعوبات التي تواجها؟
٢/١/٢ أهداف ومزايا صناديق الاستثمار.
٣/١/٢ أنواع صناديق الاستثمار.
٤/١/٢ مقومات النظام المحاسبي في صناديق الاستثمار.

١/١/٢ ماهية صناديق الاستثمار والصعوبات التي تواجهها؟

تمثل صناديق الاستثمار أوعية مالية لتجميع مدخرات الأفراد واستثمارها في الأوراق المالية من خلال جهة ذات خبرة في إدارة محافظ الأوراق المالية، أي أن صناديق الاستثمار تعد بمثابة وسيطاً مالياً يوفر الفرصة لأصحاب المدخرات للمشاركة في أسواق المال من خلال تفويض

الصندوق فـي اختيـار الأوراق الماليـة الملائمـة للاستثمار (الأسـهم والسندات وأذون الخزانة .... وغيرها) بما يعود بالفائدة علـى البنـوك أو الشركات التـي تؤسس صناديق الاستثمار وعلـى المدخرين وعلـى الاقتصاد القومي بصفة عامة.

وتـصدر صـناديق الاسـتثمار "وثـائق اسـتثمار" وتعتبـر التـزام عليهـا (حيث نصت المادة رقم (١٤٦) من اللائحة التنفيذية لقانون سوق المـال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ علـى أن يـصدر الـصندوق مقابـل أموال المستثمرين أوراقاً ماليـة فـي صـورة وثـائق استثمار اسمية بقيمـة واحـدة)[1] ويكـون عـدد هـذه الوثـائق وقيمتهـا معـادلاً لأصـول الـصندوق، وتقوم إدارة الـصندوق باستثمار أصـوله بعد حجز قدر كـاف من الأموال السائلة فـي شراء الأوراق الماليـة المختلفة والقيم المالية المنصوص عليها في عقود تأسيسها، فبعض الـصناديق تستثمر أموالها فـي شراء الأسـهم أو السندات أو أذون الخزانـة أو تجمـع بـين بعض أو كل هذه الأوعية.

وفي ضوء المفهوم السابق لصناديق الاستثمار يتضح للمؤلف أنها تتسم بالعديد من الخصائص والتي من أهمها ما يلي:

١) صـناديق الاستثمار هـي مؤسسات ماليـة غيـر مـصرفية لا تقوم بأعمـال البنـوك التجاريـة وليـست بـديلاً عنهـا ويقـوم بإنـشائها البنـوك – شـركات التأمين – شركات المساهمة).

(١) القانون رقم (٩٥) لسنة ١٩٩٢ الخاص بسوق المال ولائحته التنفيذية، المادة (١٤٤).

٢)صناديق الاستثمار هي إحدى آليات الاستثمار في الأوراق المالية ولا يجوز للصندوق مزاولة أية أعمال مصرفية أو المضاربة في العملات وغيرها من مجالات الاستثمار طبقاً للقواعد والشروط التي تحددها اللائحة التنفيذية.
٣)تحقق عائد مناسب يفوق العائد الذي يمكن تحقيقه من الودائع المصرفية.
٤)يمكن أن يتم الاكتتاب في وثائق صناديق الاستثمار عن طريق الاكتتاب العام أو الاكتتاب المعلق.
٥)يتولى إدارة صناديق الاستثمار إحدى الجهات المتخصصة والتي يطلق عليها عادة "اسم مدير الاستثمار" حيث تتوافر فيها شروط قانونية معينة.
٦)لا يجوز للصندوق إصدار وثائق استثمار لحاملها إلا وفقاً للشروط التي يحددها مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية في كل حالة على حده وبشرط ألا يزيد عدد هذه الوثائق على ٢٥% من مجموع الوثائق المصدرة.

تواجه صناديق الاستثمار مجموعة من الصعوبات والتى من أهمها:

١- الإفراط في تنويع محفظة الصندوق لتقليل المخاطر الأمر الذي يؤدي إلى تعدد المشاكل الإدارية وتأثير ذلك على معدلات العائد.
٢- زيادة حجم أموال الصندوق وزيادة معدلات السحب والإيداع وعلى الأخص في حالة عدم استقرار الحالة الاقتصادية.
٣- زيادة التكاليف نظراً لزيادة الدراسات اللازمة لاختيار الأوراق المالية الأكثر مناسبة للمحفظة ونسبة مساهمة كل ورقة الأمر الذي يؤدي إلى خفض معدل العائد.
٤- عدم توافر البيانات الكافية والشاملة والحديثة اللازمة لدعم الصندوق لاتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب.



٢/١/٢ أهداف ومزايا صناديق الاستثمار:

أولاً: بالرغم من تعدد الأهداف التي قد تسعى إلى تحقيقها صناديق الاستثمار المختلفة إلا أن المؤلف يمكن أن يشير إلى أهم هذه الأهداف كالآتي:

(١)تحقيق معدلات عالية من الأرباح والعوائد لجميع الأطراف المتعاملة مع صناديق الاستثمار فبالنسبة للأفراد فإن العائد الذي يحصلون عليه يتمثل في العائد على وثيقة الاستثمار بالإضافة إلى الأرباح الرأسمالية التي تتمثل في الفرق بين القيمة الاسمية للوثيقة والقيمة السوقية لها، أما البنك المؤسس للصندوق فيحصل على عمولات وأتعاب من خلال ما يقدمه في المراحل المختلفة لأداء الصندوق.

(٢) تجميع أموال المدخرين وتوجيهها لمجالات الاستثمار المختلفة يساعد على تنشيط البورصة، كما يساعد على حماية المدخرات الوطنية سواء للمقيمين أو العاملين بالخارج، كما يوفر صندوق الاستثمار الخيارات الاستثمارية المناسبة للمدخرين لتحقيق أهدافهم المتعددة.

(٣)تحقيق درجة عالية من السيولة والأمان حيث غالباً ما يتسم أسلوب عمل صندوق الاستثمار بتقليل وتوزيع مخاطر الاستثمار من خلال تعدد منافذ الاستثمار وقيام المستثمر باختيار المدى الزمني المناسب له. فكلما زادت رغبته في تحقيق معدلات ربح مرتفعة كلما زادت درجة تقبله للمخاطر، وكلما تنوعت أوراقه بين أسهم شركات وسندات وأذون خزانة كلما انخفضت درجة المخاطر.

(٤)الحفاظ على توازن السوق وزيادة كفاءته وفعاليته فالمعلومات التي توفرها صناديق الاستثمار للمستثمرين فيها أكثر من المعلومات المتاحة للمستثمر العادي وبالتالي سينعكس ذلك على قرارات وتصرفات المستثمرين ويجعلها أكثر رشداً وموضوعية.

(٥)تحقيق حرية الاختيار بين الأدوات الاستثمارية المختلفة من صندوق لآخر وفقاً لما يتوافق وأوضاع المستثمر.

ثانياً: مزايا صناديق الاستثمار:

تتعدد المزايا التي يمكن أن تحققها صناديق الاستثمار حيث لا تقتصر مزاياها على مستوى الفرد فقط بل تمتد على المستوى الاقتصادي القومي ككل، ويمكن للمؤلف توضيح هذه المزايا كالآتي:

أ- مزايا صناديق الاستثمار على مستوى المستثمر الفرد:

١) توفر صناديق الاستثمار درجة عالية من السيولة، حيث تتيح لحملة الوثائق إمكانية استرداد قيمة وثائقهم بسهولة.

٢) تتميز صناديق الاستثمار بانخفاض تكلفة المعاملات، حيث تحصل على خصومات مالية من سماسرة الأوراق المالية بسبب كبر حجم عملياتها، وهو ما قد يتعذر على المستثمر الحصول عليه بمفرده.

٣) توفر صناديق الاستثمار معلومات دورية لحملة الوثائق وهي معلومات تساعدهم على اتخاذ قرارات استثمار جديدة مثل شراء وثائق جديدة أو التخلص من الوثائق المملوكة.

٤) توفر للمستثمر عائد دوري/ تراكمي أعلى بكثير مما توفره الأوعية الاستثمارية الأخرى.

٥) الصناديق الاستثمارية المصرية تعد توزيعاتها معفاه من الضرائب مما يوفر حافز للمستثمر على الاستثمار فيها.

٦) يتيح صناديق الاستثمار أسلوب سريع وملائم للاستثمار في محفظة ذات مزيج متنوع من الأوراق المالية.

٧) يترتب على وجود الإدارة المحترفة لصناديق الاستثمار تحقيق التنويع الكفء للأوراق المالية مما يؤدي إلى تخفيض المخاطر التي قد يتعرض لها المدخرون والمستثمرون في حالة قيامهم بالاستثمار المباشر في سوق الأوراق المالية.

ب- مزايا صناديق الاستثمار على مستوى الاقتصاد القومي:

١) تساهم صناديق الاستثمار في تفعيل وتنشيط حركة التداول داخل البورصة من خلال الانفتاح على الأسواق المالية العالمية وما قد يترتب عليه من تنافس مع صناديق الاستثمار الموجودة بها.

٢) تساعد صناديق الاستثمار على توسيع قاعدة الملكية، إذ أن قيام الصناديق باستثمار أموالها في الأوراق المالية التي تصدرها المؤسسات الاقتصادية يعتبر بمثابة اشتراك جميع حملة الوثائق في ملكية هذه المؤسسات.

٣) تساعد صناديق الاستثمار على تعبئة الموارد المالية لصغار المستثمرين وتوجيهها نحو المشروعات الاقتصادية المختلفة مما ينعكس على حركة التنمية على المستوى القومي، حيث تمثل صناديق الاستثمار قوة شرائية كبيرة في سوق المال مما يساعد المؤسسات على تمويل أنشطتها من

خلال طرح الأوراق المالية في السوق بدلاً من الاعتماد على الاقتراض المصرفي.

٤) تحقق صناديق الاستثمار بعض الوفورات المالية للجهات المؤسسة مثل المصاريف البنكية وعمولات حفظ الأوراق المالية، فضلاً عن الفوائد المترتبة على حصة البنك في الصندوق.

وبالرغم من المزايا السابقة لصناديق الاستثمار إلا أنها قد تتصف ببعض العيوب والتي من أهمها:

(١)مستثمر الصندوق في كثير من الأحيان قد يفقد السيطرة على رأسماله. ويعتمد في الغالب على إستراتيجية الإدارة المحترفة وكفاءتها وخبرتها.

(٢)ارتفاع تكاليفها المتمثلة في (تكاليف الشراء – تكاليف الإدارة – تكاليف الاسترداد ....الخ).

(٣)مخاطر السيولة ويقصد بها عدم قدرة صندوق الاستثمار على السداد أو التأخر في السداد عند حلول أجل استرداد الوثائق أو إجراء توزيعات نقدية على حملة الوثائق.

(٤)مخاطر انخفاض قيمة الأموال المستثمرة في الصناديق الدولية عند ارتفاع سعر صرف العملة المحلية في مقابل العملات الدولية.

٣/١/٢ أنواع صناديق الاستثمار:

طبقاً لقانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ تأخذ صناديق الاستثمار أحد شكلين هما:

(١) <u>صناديق استثمار مغلقة (صناديق استثمار شركات المساهمة):</u>

ويقتصر تلك الصناديق على فئة محددة من المستثمرين وتأخذ شكل شركة مساهمة وتتمتع بالشخصية المعنوية المستقبل مثل أي شركة أموال، وتهدف تلك الصناديق إلى استثمار أموالها في الأوراق المالية، ولا يجوز لها مزاولة أية أعمال مصرفية، كما لا يجوز لها أن تتعامل في القيم المنقولة إلا بترخيص من الهيئة العامة لسوق المال.

وتتميز الصناديق المغلقة بأن الشركة المصدرة لوثائق الاستثمار ليس لها علاقة بالمدخر الذي يشتري منها الوثائق إذا ما أراد الأخير بيعها، حيث يتم ذلك من خلال شركات السمسرة، ويقوم بإنشاء الصناديق المغلقة شركات المساهمة من غير البنوك وشركات التأمين.

(٢) صناديق الاستثمار المفتوحة (صناديق البنوك وشركات التأمين):

أجاز القانون رقم (٩٥) لسنة ١٩٩٢ للبنوك وشركات التأمين بترخيص من الهيئة العامة لسوق المال وبعد موافقة البنك المركزي بالنسبة للبنوك والهيئة العامة للرقابة على التأمين بالنسبة لشركات التأمين أن تباشر بنفسها نشاط صناديق الاستثمار، وتتميز هذه الصناديق بأنها ذات رأس مال متغير، حيث تكون مفتوحة لدخول وخروج المستثمرين منها في أي وقت، وبذلك فإن عدد الوثائق التي تحتويها محفظة الصندوق تتغير وفقاً لعمليات البيع والشراء.

هنا ويندرج تحت النوعين السابقين من صناديق الاستثمار العديد من الأنواع الأخرى للصناديق طبقاً لمعايير التصنيف ومن أهمها ما يلي:

أ) من حيث معيار الأهداف المقررة:

طبقاً لمعيار أهداف صندوق الاستثمار يمكن التمييز بين الأنواع التالية لصناديق الاستثمار:

١) صناديق النمو:

هي صناديق تهدف إلى تحقيق تحسن في القيمة السوقية للمحفظة التي يتكون منها الصندوق وتحقيق أرباح رأسمالية.

وعادة ما تناسب هذه الصناديق المستثمرين المهتمين بالعائد المرتفع ولديهم الرغبة في تحمل قدر محدود من المخاطر.

وتشتمل محفظة هذه الصناديق على أسهم عادية لمنشآت تتسم بدرجة عالية من النمو وكذلك المنشآت التي تظهر سجلاتها نمواً ملحوظاً في المبيعات وفي الأرباح المحتجزة مما ينعكس على القيمة السوقية للسهم.

٢) صناديق الدخل:

هي صناديق تهتم بتحقيق عائد مستقر للمستثمرين أكثر من الاهتمام بتحقيق زيادة رأسمالية للأصول لذلك تفضل هذه الصناديق التعامل في الأوراق المالية التي تحقق عائداً دورياً ومستقراً، وبالتالي تستحوذ السندات على الجزء الأكبر من مكونات محفظة الاستثمار بالإضافة إلى أسهم المنشآت الكبيرة التي توزع أرباحاً مرتفعة.

وعموماً تعتبر تلك الصناديق مناسبة للمستثمرين الراغبين في عائد مستقر على استثماراتهم لتغطية أعباء المعيشة.

٣) صناديق النمو والدخل:

هي صناديق تجمع بين النوعين السابقين حيث تلبي احتياجات المستثمرين الذين يرغبون في عائد دوري لتغطية أعباء المعيشة وفي نفس

الوقت يهدفون إلى تحقيق قدر من النمو في استثماراتهم، وعادة ما تتكون مثل هذه الصناديق من تشكيلة من الأسهم العادية والأوراق المالية ذات الدخل الثابت (الصناديق المتوازية).

وقد يلاحظ أن هناك بعض الصناديق التي تعطي أهمية أكبر لهدف الدخل، ولذا يطلق عليها صناديق الدخل – النمو كما أن هناك صناديق أخرى تعطي أهمية أكثر لهدف النمو وبالتالي يطلق عليها صناديق النمو – الدخل.

٤) صناديق إدارة الضريبة:

تقوم هذه الصناديق على فلسفة عدم توزيع أرباح على المستثمرين في مقابل إعادة استثمار هذه الأرباح وحصول المستثمر على أسهم إضافية أو وثائق بما يعادل قيمتها، ولذلك ليس هناك محل لدفع الضريبة طالما لم يحصل المستثمر على التوزيعات نقداً، وتناسب صناديق إدارة الضريبة مجموعات المستثمرين الذين يخضعون لشريحة ضريبية عالية أو الذين يرغبون في تأجيل سداد الضريبة.

٥) صناديق الأهداف المزدوجة:

هي نوع خاص من الصناديق المغلقة التي تقابل احتياجات فئتين من المستثمرين هما:

الأول: المستثمرون الذين يرغبون في الحصول على دخل من استثماراتهم كمقابلة أعباء معيشتهم.

الثاني: المستثمرين الذين يرغبون في تحقيق نمو متواصل لاستثماراتهم، خاصة إذا كان معدل الضريبة على التوزيعات النقدية يقل عن معدل الضريبة على الأرباح الرأسمالية.

ب) من حيث معيار مكونات المحفظة:

تنقسم الصناديق وفقاً لهذا المعيار إلى ما يلي:

١) صناديق الأسهم العادية:

تختلف هذه الصناديق فيما بينها باختلاف نوعية الأسهم فهناك الصناديق التي تركز على الأسهم العادية التي تصدرها شركات تتسم بدرجة عالية من النمو، وهناك صناديق تركز على الأسهم التي تصدرها الشركات العاملة في صناعة معينة، بل وربما الشركات التي تعمل في منطقة معينة، .... وهكذا.

- **صناديق المنفعة العامة:**

حيث تتكون محفظة استثمار هذه الصناديق من أسهم المشروعات العاملة في مجال البنية الأساسية مثل شركات الكهرباء، الطاقة، الغاز الطبيعي وتتميز هذه الصناديق بانخفاض درجة المخاطر وبالتالي تناسب المستثمرين الذين يدخلون سوق المال لأول مرة.

- **صناديق استثمار قطاعية:**

تهدف صناديق الاستثمار القطاعية إلى الاستثمار في أسهم شركات تابعة لقطاع معين مثل قطاع الصحة، التأمين، البترول، الإسكان .... وغيرها.

ونظراً لزيادة حدة التقلبات المحتملة في أسعار وثائق هذا النوع، فإن هذه الصناديق تعلن أسعارها عدة مرات يومياً حتى يتمكن المستثمرون من اتخاذ قراراتهم في الوقت المناسب.

٢) صناديق السندات:

تتكون هذه الصناديق من تشكيلة متنوعة من السندات المختلفة الآجال وجهات الإصدار وهي بطبيعتها تدخل في نطاق الصناديق متوسطة وطويلة الأجل وتناسب أهداف المستثمر المتحفظ.

٣) الصناديق المتوازية:

فهي الصناديق التي تشتمل على مزيج من أسهم عادية وأوراق مالية أخرى ذات دخل ثابت مثل السندات التي تصدرها الحكومة ومنشآت الأعمال والسندات القابلة للتحويل إلى أسهم عادية، والأسهم الممتازة لذلك يطلق عليها أيضاً **الصناديق المنوعة** وتختلف نسبة الأسهم أو السندات باختلاف أهداف الصندوق، فإذا كانت أهداف الصندوق تتركز في تحقيق عائد مرتفع مع مخاطر متوسطة نسبياً فمن المتوقع زيادة نسبة الأموال المستثمرة في الأسهم والعكس صحيح. أما إذا كان هناك هدف الصندوق تحمل أدنى مستوى من المخاطر فإنه في هذه الحالة تزداد نسبة الأموال المستثمرة في السندات وتتسم تلك الصناديق بأن قيمة الوثيقة لا ترتفع أو تنخفض مع ارتفاع أو انخفاض المستوى العام لأسعار الأوراق المالية في السوق.

ج)من حيث معيار السياسات الاستثمارية المتبعة:

تصنف صناديق الاستثمار طبقاً لهذا المعيار إلى ما يلي:

- **صناديق الاستثمار المتحفظة:**

تهدف السياسات المتحفظة لصناديق الاستثمار إلى تحقيق درجة عالية من الأمان والاستقرار، ومن ثم فهي تتميز بالتحفظ الشديد تجاه المخاطر،

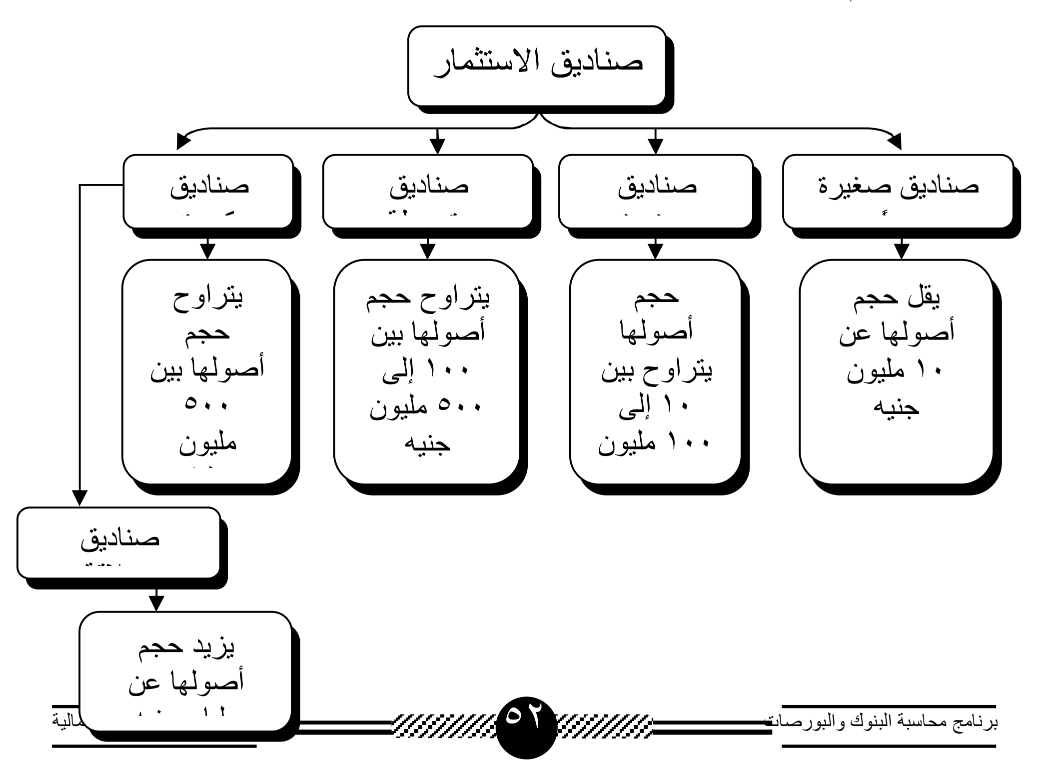
ولذا فإن الصناديق التي تعتمد على السياسة المتحفظة تقوم باستثمار معظم أموالها في الأوراق المالية التي تحقق عائداً ثابتاً ومنتظماً مثل السندات وأذون الخزانة وغيرها من المنتجات المالية ذات الدخل الثابت.

- **صناديق الاستثمار الهجومية:**

هي الصناديق التي تتبع سياسة استثمارية هجومية تهدف إلى تحقيق أعلى ربحية رأسمالية داخل مجال من المخاطر المرتفعة ولتحقيق هذا الهدف يتم التركيز على الأسهم العادية المتوقع ارتفاع أسعارها في السوق بعد فترة وتحقيق أرباح رأسمالية من جراء عملية البيع.

د) معيار حجم أصول الصندوق:

تنقسم الصناديق وفقاً لهذا المعيار إلى:



شكل (٢) يوضح أنواع صناديق
الاستثمار من حيث معيار حجم أصول الصندوق

٤/١/٢ مقومات النظام المحاسبي في صناديق الاستثمار:

تتمثل مقومات النظام المحاسبي في صناديق الاستثمار في الآتي:

أ) المجموعة المستندية:

يقصد بالمجموعة المستندية هي مجموعة المستندات أو النماذج التي تستخدم في نقل البيانات والإثبات والقيد في الدفاتر وتحتوي على البيانات في صورتها الأولية، وتجري عليها العمليات الحسابية والمحاسبية تمهيداً لإعداد المعلومات في شكل قوائم وتقارير. ويعتبر ما تتضمنه هذه المجموعة من بيانات مدخلات لعمليات التشغيل المختلفة في النظام المحاسبي.

وتنقسم المجموعة المستندية في صناديق الاستثمار من حيث مصدرها إلى مجموعتين هما:

١- المستندات الداخلية:

وهي المستندات التي يتم إعدادها وتجهيزها داخل الصندوق ويتحكم في تصميمها وشكلها من حيث البيانات التي يجب أن يتضمنها المستند وعدد النسخ التي تستخرج منه ومن أمثلة تلك المستندات:



- أذن توريد النقدية.
- الشيكات الصادرة.
- وثائق الاستثمار المصدرة.

٢- المستندات الخارجية:

وهي المستندات التي تنشأ خارج الصندوق وتم إعدادها بمعرفة الجهات المتعاملة مع صندوق الاستثمار مثل البنوك، سماسرة الأوراق المالية ومن أمثلتها:

- كشف حساب البنك.
- الشيكات الواردة.
- إشعارات بيع أو شراء الأوراق المالية.

ب) المجموعة الدفترية:

تمثل المجموعة الدفترية أداة لتسجيل وتبويب وقياس وعرض وتحليل المعلومات المحاسبية، وتعتبر من الدعائم الأساسية التي يقوم عليها النظام المحاسبي في تشغيل بياناته، وعادة ما تطبق صناديق الاستثمار الطريقة الفرنسية (المركزية) حيث يتم التسجيل في دفاتر يومية مساعدة ثم يتم الترحيل لإجماليات كل دفتر إلى دفتر اليومية العامة، وفي نفس الوقت يتم الترحيل من دفاتر اليومية المساعدة إلى دفاتر الأستاذ المساعد، ولأغراض الرقابة يتم المطابقة بين الحسابات الإجمالية بدفتر الأستاذ العام والحسابات التفصيلية بدفتر الأستاذ المساعد.

وتتضمن المجموعة الدفترية لصناديق الاستثمار ما يلي:

أولاً:مجموعة السجلات أو اليوميات المساعدة

وتختص بتسجيل العمليات المالية المتشابهة والمتكررة بصورة مستمرة ومن أهمها:

(١) سجل إجمالي الوثائق:

يختص بتسجيل كافة الوثائق التي يصدرها صندوق الاستثمار ويشتمل على البيانات التالية:

- ? التاريخ.
- ? اسم وعنوان العميل.
- ? عدد الوثائق المباعة.

(٢) سجل الاستردادات:

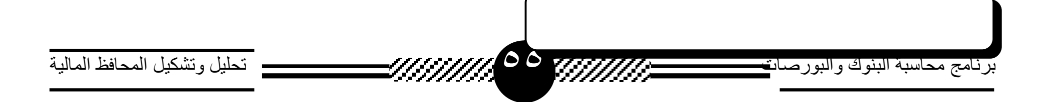
يقيد به جميع المطالبات التي تقدم للصندوق لاسترداد قيمة بعض المطالبات ويشتمل على البيانات التالية:

- ? اسم وعنوان العميل مقدم طلب الاسترداد.
- ? تاريخ الاسترداد.
- ? عدد الوثائق المستردة
- ? المبلغ الإجمالي للاسترداد.

(٣) سجل الاستثمارات المشتراه:

ويقيد به جميع الأوراق التي يقوم الصندوق بشرائها ويتضمن البيانات التالية:

- ? ثمن الشراء.
- ? نوع الورقة.
- ? الجهة المصدرة للورقة.
- ? تاريخ الشراء.
- ? اسم السمسار.



(٤) سجل الاستثمارات المباعة:

ويقيد به جميع الأوراق المالية التي يقوم الصندوق ببيعها ويشتمل على البيانات التالية:

? ثمن البيع.
? نوع الورقة.
? تاريخ البيع.
? الجهة المصدرة للورقة.
? اسم السمسار.

ثانياً:مجموعة دفاتر الأستاذ المساعد

تنشأ الحاجة لدفاتر الأستاذ المساعد عند تكرار وتعدد العمليات، حيث يتم الترحيل إليها من اليوميات المساعدة وعادة ما تستخدم دفاتر الأستاذ المساعد في تحقيق الرقابة على عمليات الصندوق عن طريق المطابقة بين أرصدة حساباتها وبين الحسابات الإجمالي الواردة بدفتر الأستاذ العام.

ومن أهم هذه الدفاتر:

? دفتر أستاذ مساعد حملة الوثائق.
? دفتر أستاذ مساعد الدائنين.
? دفتر أستاذ مساعد الاستثمارات.
? دفتر أستاذ مساعد السماسرة.

ثالثاً:دفتر اليومية العامة

يتم القيد فيه بقيود إجمالي من واقع إجماليات دفاتر اليومية المساعدة، ويتم عملية القيد بصورة دورية في نهاية كل فترة زمنية.

ويستخدم هذا الدفتر في تسجيل العمليات غير المتكررة والتي يتم قيدها في أي يومية مساعدة.

ومن الجدير بالذكر أن دفتر اليومية العامة هو الأداه الأساسية لترحيل كافة العمليات الخاصة بصندوق الاستثمار إلى دفتر الأستاذ العام.

رابعاً:دفتر الأستاذ العام

هو دفتر ترحل إليه القيود الإجمالية من واقع دفتر اليومية العامة، ويتم استخدامه في إعداد ميزان المراجعة في نهاية كل فترة دورية وكذلك الحسابات الختامية وقائمة المركز المالي.

كما يعتبر أداه رقابية حيث يستخدم في المطابقة على الأرصدة الواردة بالحسابات التفصيلية بدفاتر الأستاذ المساعد.

٢/٢ المعالجة المحاسبية لأنشطة صناديق الاستثمار:

يتناول المؤلف المعالجة المحاسبية للأرباح غير المحققة لأنشطة صناديق الاستثمار في ضوء القواعد والتعليمات المنظمة لهذه الأنشطة بمقتضى القانون (٩٥) لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وكذا التعليمات الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية ووفقاً لما تقضي به معايير المحاسبة الدولية والمصرية في هذا الشأن.

وسوف يقتصر المؤلف على المعالجة المحاسبية للأرباح غير المحققة الناتجة عن الاستثمار في الأوراق المالية.

تعد عمليات الاستثمار في الأوراق المالية من الأهداف الأساسية لصناديق الاستثمار، حيث يقوم الصندوق باستثمار ما يمتلكه من أموال بعد الاحتفاظ بنسبة كافية من السيولة لمواجهة طلبات استرداد قيمة وثائق الاستثمار وفقاً لشروط الاسترداد الواردة بنشرة الاكتتاب في الأوراق المالية.

وقد حددت اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال شروط الاستثمار في الأوراق المالية كالآتي:

١) ألا تزيد نسبة ما يستثمر في شراء الأوراق المالية لشركة واحدة على ١٠% من أموال الصندوق وبما لا يجاوز ١٥% من أوراق تلك الشركة.

٢) ألا تزيد نسبة ما يستثمره الصندوق في وثائق الاستثمار التي تصدرها صناديق الاستثمار الأخرى على ١٠% من أمواله وبما لا يجاوز ٥% من أموال كل صندوق مستثمر فيه، ومن الجدير بالذكر أن غالبية استثمارات الصناديق تتم في أوراق مالية قصيرة الأجل وتظهر ضمن الأصول المتداولة وتحت حـ/ الاستثمارات في أوراق مالية.

وسوف يتناول المؤلف المعالجة المحاسبية للاستثمارات المالية على النحو التالى:

أولاً: المعالجة المحاسبية للاستثمار في الأسهم:

١- المعالجة المحاسبية لعمليات شراء الأسهم:

أ- يتم إثبات الأسهم المشتراه بالدفاتر طبقاً لتكلفة الحصول عليها وتتمثل هذه التكلفة في الآتي:

- ثمن الحصول على تلك الأسهم طبقاً لأسعار التداول في البورصة.
- مصاريف الشراء من رسوم وعمولة وسمسرة.

وتتم المعالجة المحاسبية لعمليات شراء الأسهم كالآتي:

مدين	دائن	بيـــــان
		من مذكورين
××		حـ/ الاستثمارات في أوراق مالية أسهم شركة (أ)
××		حـ/ الاستثمارات في أوراق مالية أسهم شركة (ب)
	××	إلى حـ/ البنك

ب-حفظ الأوراق المالية:

طبقاً لنص المادة (١٨١) من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال يتم حفظ الأوراق المالية التي يستثمر الصندوق أمواله فيها لدى البنك المؤسس للصندوق أو أي من البنوك الخاضعة لإشراف البنك المركزي المصري وذلك مقابل عمولة حفظ لهذه الأوراق وهي تمثل هنا مصروفاً على صندوق الاستثمار وتكون المعالجة المحاسبية لعمولة حفظ الأوراق المالية كالآتي:

مدين	دائن	بيـــــــان
××		حـ/ عمولة حفظ الأوراق المالية
	××	إلى حـ/ البنك
		سداد عمولة حفظ الأوراق المالية
		نهاية السنة المالية:
		يتم إقفال حساب عمولة حفظ الأوراق المالية في قائمة الدخل
××		من حـ/ قائمة الدخل
	××	إلى حـ/ عمولة حفظ الأوراق المالية
		قيد إقفال عمولة الحفظ في قائمة الدخل

مثال (١):

في ٢٠١٠/١/١ قامت شركة الإيمان بشراء الأسهم التالية من بعض الشركات:

- ١٥٠٠٠ سهم من أسهم شركة الأحمدي بمبلغ ١٠٠جنيه للسهم وعمولة سمسرة ١جنيه عن كل سهم.
- ١٢٠٠٠ سهم من أسهم شركة الأنصاري بمبلغ ٨٠ جنيه للسهم وعمولة سمسرة $\frac{١}{٢}$ جنيه عن كل سهم.
- ٩٠٠٠ سهم من أسهم شركة الأبياري بمبلغ ٦٠ جنيه للسهم وعمولة سمسرة ٠,٢٥ جنيه عن كل سهم.

المطلوب:

إثبات عملية شراء الأسهم السابقة في دفتر اليومية العامة لشركة الإيمان وبيان أثر ذلك على قائمة المركز المالي في ٢٠١٠/١/٣١.

الحـــل

مدين	دائن	بيـــــان
		من مذكورين
١٥١٥٠٠٠		حـ/ الاستثمارات في أوراق مالية شركة الأحمدي (١٥٠٠٠ سهم × ١٠٠) + (١٥٠٠٠ سهم × ١ جنيه للسهم)
٩٦٦٠٠٠		حـ/ الاستثمارات في أوراق مالية شركة الأنصاري (١٢٠٠٠ سهم ×٨٠) + (١٢٠٠٠ سهم × $\frac{١}{٢}$ جنيه للسهم)
٥٤٢٢٥٠		حـ/ الاستثمارات في أوراق مالية شركة الأبياري (٩٠٠٠ سهم ×٦٠) + (٩٠٠٠ سهم × ٠,٢٥ جنيه للسهم)
	٣٠٢٣٢٥٠	إلى حـ/ البنك
		شراء أسهم بعض الشركات من شركة الأحمدي، الأنصاري، والأبياري

الأثر على قائمة المركز المالي في ٢٠١٠/١/٣١

	أصول متداولة
٣٠٢٣٢٥٠	استثمارات في أوراق مالية (أسهم)

قد يتم تقييم الاستثمارات في نهاية كل سنة مالية بالتكلفة أو السوق أيهما أقل على أن يتم تكوين مخصص هبوط أسعار أوراق مالية في حالة انخفاض سعر السوق عن التكلفة.

مثال (٢):

في ٢٠١٠/١٢/٣١ استخرجت البيانات التالية المتعلقة بمحفظة الاستثمارات المالية لشركة "منة الله":

البيـــــــان	التكلفة	سعر السوق	أرباح أو خسائر غير محققة
استثمارات في أسهم شركة المدينة المنورة ٦٠٠٠ سهم	٣٦٠٠٠٠	٤٨٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠
استثمارات في أسهم شركة الهدى ٧٥٠٠ سهم	٢٤٠٠٠٠	٢١٩٠٠٠	(٢١٠٠٠)
استثمارات في أسهم شركة دبي ٩٠٠٠ سهم	٤٩٥٠٠٠	٣٣٦٠٠٠	(١٤٤٠٠٠)
إجمالي الاستثمارات	**١٠٨٠٠٠٠**	**١٠٣٥٠٠٠**	**(٤٥٠٠٠)**

المطلوب:

١) بيان المعالجة المحاسبية للاستثمارات المالية.

٢) بيان أثر ما سبق على قائمة المركز المالي.

الحـــل

حيث أن سعر السوق أقل من التكلفة، لذلك يتم عمل مخصص هبوط أسعار أوراق مالية.

(١) وتتم المعالجة المحاسبية كما يلي:

مديـن	دائـن	بيـــــان
		(١) قيد إثبات تكوين مخصص بمقدار النقص في القيمة السوقية للاستثمارات عن التكلفة
٤٥٠٠٠		من حـ/ خسائر غير محققة عن محفظة الاستثمارات المالية
	٤٥٠٠٠	إلى حـ/ مخصص هبوط أسعار أوراق مالية

مدين	دائن	بيـــــان
٤٥٠٠٠		(٢) قيد إقفال الخسائر غير المحققة من حـ/ أ. خ
	٤٥٠٠٠	إلى حـ/ خسائر غير محققة عن محفظة الاستثمارات المالية

(٢) الأثر على قائمة المركز المالي في ٢٠١٠/١/٣١

		أصول متداولة
	١٠٨٠٠٠٠	استثمارات مالية في أسهم (بالتكلفة)
	٤٥٠٠٠	(-) مخصص هبوط أسعار أوراق مالية
١٠٣٥٠٠٠		

مثال (٣):

فيما يلي البيانات المستخرجة من شركة المتحدون والخاصة بمحفظة الاستثمارات المالية في ٢٠١٠/١٢/٣١:

أرباح أو خسائر غير محققة	سعر السوق	التكلفة	البيـــــان
(٩٠٠٠٠)	١١٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	استثمارات في أسهم شركة إيبيكو ٣٠٠٠ سهم
٤٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠	٨٠٠٠٠	استثمارات في أسهم شركة فارم ٣٠٠٠ سهم
(٢٠٠٠٠)	١٣٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	استثمارات في أسهم شركة جلاسكو ٢٨٠٠ سهم

إجمالي الاستثمارات	٤٣٠٠٠٠٠	٣٦٠٠٠٠٠	(٧٠٠٠٠)

المطلوب:

١) بيـان التـسويات المحاسـبية اللازمـة للاسـتثمارات الماليـة، إذا علمـت أن هناك مخصص هبوط أسعار الأوراق المالية القديم ١٠٠٠٠جنيه.

٢) بيان أثر ما سبق على قائمة المركز المالي في ٢٠١٠/١٢/٣١.

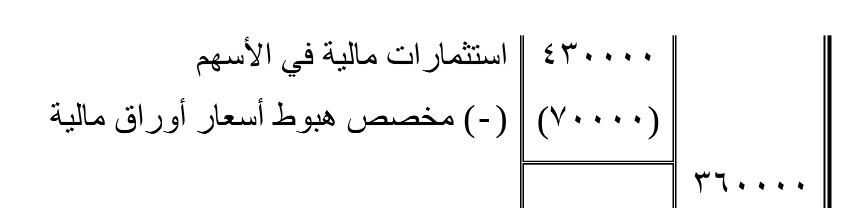
الحـــل

(١)التسويات المحاسبية اللازمة للاستثمارات المالية:

مديـن	دائـن	بيـــــان
		(١)تخصيص رصيد المخصص القديم بقيمة النقص في الاستثمارات
٣٠٠٠		من حـ/ مخصص هبوط أسعار أوراق مالية
	٣٠٠٠	إلى حـ/ تسوية خسائر غير محققة
		(٢)إقفال قيمة التخفيض في رصيد المخصص في حـ/ أ. خ
٣٠٠٠		من حـ/تسوية خسائر غير محققة
	٣٠٠٠	إلى حـ/ أ. خ

(٢) الأثر على قائمة المركز المالي:

		أصول متداولة



	٤٣٠٠٠٠	استثمارات مالية في الأسهم
	(٧٠٠٠٠)	(-) مخصص هبوط أسعار أوراق مالية
٣٦٠٠٠٠		

ج-المعالجة المحاسبية لأرباح الأسهم:

عند إعلان الشركات المصدرة للأسهم عن توزيعات للأرباح يتولى بنك الصندوق تحصيل تلك التوزيعات مقابل عمولة تقدر كنسبة مئوية من قيمة توزيعات الأرباح وتتم المعالجة المحاسبية لأرباح الأسهم كالآتي:

مدين	دائن	بيـــــان
		(١) عند الإعلان عن توزيعات الأرباح:
××		حـ/ مدينون عن توزيعات أرباح مستحقة أسهم شركة ......
	××	إلى حـ/ عائد استثمارات في أوراق مالية
		(٢) عند تحصيل تلك التوزيعات:
		من مذكورين
××		حـ/ البنك
××		حـ/ عمولة التحصيل
	××	إلى حـ/ مدينون عن توزيعات أرباح مستحقة

مثال (٤):

في ٢٠١٠/٦/١ قام أحد صناديق الاستثمار بشراء الاستثمارات التالية بغرض المتاجرة من بورصة الأوراق المالية:

بيـــــان	عدد الأوراق	سعر الإقفال
أسهم شركة موبينيل	٦٠٠ سهم	٤٠ جنيه
أسهم شركة فودافون	١٤٠٠ سهم	٥٠ جنيه
أسهم شركة المصرية للاتصالات	٤٠٠ سهم	٣٠ جنيه

وقد بلغت مصروفات العمولة والسمسرة ٢% من قيمة الأوراق المالية المشتراه وتم سدادها للسمسار.

في ٢٠١٠/١٢/٣١ تم الإعلان عن توزيعات أرباح بواقع ٤ جنيه لكل سهم من أسهم شركة موبينيل، ٥ جنيه لكل سهم من أسهم شركة فودافون، ٣ جنيه لكل سهم من أسهم شركة المصرية للاتصالات.

المطلوب:

إثبات ما تقدم في دفتر اليومية العامة لصندوق الاستثمار.

الحـــــل

(١)قيود اليومية في دفتر يومية صندوق الاستثمار.

مديـن	دائـن	بيـــــان
		(١)<u>إثبات الأوراق المالية المشتراه</u>
		من مذكورين
٢٤٤٨٠		حـ/ الاستثمارات المالية بغرض المتاجرة – أسهم شركة موبينيل
		(٦٠٠ سهم × ٤٠ جنيه) = (٢٤٠٠٠ + ٢٤٠٠٠ × $\frac{٢}{١٠٠}$)

مديـن	دائـن	بيـــــــان
٧١٤٠٠		حـ/ الاستثمارات المالية بغرض المتاجرة – أسهم شركة فودافون
١٢٢٤٠		حـ/ الاستثمارات المالية بغرض المتاجرة – أسهم شركة المصرية للاتصالات
	١٠٨١٢٠	إلى حـ/ البنك
		(٢) عند الإعلان عن توزيعات أرباح
		من مذكورين
٢٤٠٠		حـ/ مدينون عن توزيعات أرباح مستحقة – أسهم شركة موبينيل
٧٠٠٠		حـ/ مدينون عن توزيعات أرباح مستحقة – أسهم شركة فودافون
١٢٠٠		حـ/ مدينون عن توزيعات أرباح مستحقة – أسهم شركة المصرية للاتصالات
	١٠٦٠٠	إلى حـ/ عائد التوزيعات – استثمارات بغرض المتاجرة
١٠٦٠٠		من حـ/ البنك
		إلى مذكورين
	٢٤٠٠	حـ/ مدينون عن توزيعات أرباح مستحقة – أسهم شركة موبينيل
	٧٠٠٠	حـ/ مدينون عن توزيعات أرباح مستحقة – أسهم شركة فودافون
	١٢٠٠	حـ/ مدينون عن توزيعات أرباح مستحقة – أسهم شركة المصرية للاتصالات

مثال (٥):

في ٢٠١٠/١٢/٣١ استخرجت البيانات التالية من دفاتر صندوق الاستثمار التابع لبنك مصر:

بيـــــــان	عدد الأوراق	تكلفة الاقتناء	القيمة القومية	أرباح أو خسائر غير محققة



أسهم شركة الفجر للصناعات الإلكترونية	٤٠٠٠	٢٥٠٠٠	٢٣٠٠٠	(٢٠٠٠)
أسهم شركة الرضوان للصناعات الغذائية	٣٠٠٠	١٨٠٠٠	٢٢٠٠٠	٤٠٠٠
أسهم شركة الشريف للبلاستيك	٢٠٠٠	١٦٠٠٠	١٧٠٠٠	١٠٠٠
الإجمـــالي	**٩٠٠٠**	**٥٩٠٠٠**	**٦٢٠٠٠**	**٣٠٠٠**

المطلوب:

إجراء التسويات المحاسبية اللازمة وبيان الأثر على قائمة الدخل وقائمة المركز المالي لصندوق الاستثمار. إذا علمت أن اللائحة الأساسية لصندوق استثمار بنك مصر تقضي بحجز ٥% من صافي الزيادة في القيمة السوقية للأوراق المالية كاحتياطي رأسمالي.

الحـــل

(١)<u>التسويات المحاسبية بدفتر يومية صندوق الاستثمار:</u>

مدين	دائن	بيـــــان
		(١)تخفيض قيمة الاستثمارات المالية بمقدار النقص في القيمة السوقية لأسهم شركة الفجر:
٢٠٠٠		من حـ/ خسائر غير محققة عن أسهم متاجرة

مدين	دائن	بيـــــــان
	٢٠٠٠	إلى حـ/ استثمارات مالية بغرض المتاجرة
		(٢) إقفال الخسائر غير المحققة:
٢٠٠٠		من حـ/ أ. خ
	٢٠٠٠	إلى حـ/ خسائر غير محققة عن اسم متاجرة
		(٣) تعديل قيمة الاستثمارات المالية بمقدار الزيادة في استثمارات شركة:
٤٠٠٠		حـ/ استثمارات مالية بغرض المتاجرة – أسهم شركة الرضوان
١٠٠٠		حـ/ استثمارات مالية بغرض المتاجرة – أسهم شركة الشريف
	٥٠٠٠	إلى حـ/ أرباح غير محققة
		(٤) إقفال الأرباح غير المحققة:
٥٠٠٠		من حـ/ الأرباح غير المحققة عن أسهم متاجرة
		إلى مذكورين
	٢٥٠٠	حـ/ أ. خ
	٢٥٠٠	حـ/ احتياطي رأسمالي
		إقفال الأرباح غير المحققة في حـ/ أ. خ بعد تكوين احتياطي رأسمالي بنسبة ٥٠%

(٢) <u>الأثر على قائمة الدخل:</u>

٢٠٠٠	إلى حـ/ خسائر غير محققة عن أسهم متاجرة	٢٥٠٠	من حـ/ أرباح غير محققة عن أسهم متاجرة

(٣)الأثر على قائمة المركز المالي:

٦٢٠٠٠	أصول متداولة اســتثمارات ماليــة بغــرض المتاجرة (بالقيمة السوقية)	٢٥٠٠	احتياطي رأسمالي

٢- المعالجة المحاسبية لبيع الأسهم:

أ- في حالـة بيـع الصندوق لاستثمارات مـن الأسـهم وثمـن البيـع أكبـر مـن القيمـة الدفترية للأسهم:

مديـن	دائـن	بيــــــان
××		من حـ/ البنك
		إلى مذكورين
	××	حـ/ الاستثمارات في الأوراق المالية أسهم
	××	حـ/ أرباح بيع أوراق مالية

ب- ترحيل الأرباح إلى قائمة الدخل:

مديـن	دائـن	بيــــــان
××		حـ/ أرباح بيع أوراق مالية
	××	إلى حـ/ الإيرادات والمصروفات

ج- في حالة تحقيق خسائر من ثمن البيع:



مديـن	دائـن	بيـــــــان
		من مذكورين
××		حـ/ البنك
××		حـ/ خسائر بيع أوراق مالية
	××	إلى حـ/ الاستثمارات في أوراق مالية – أسهم شركة

د- ترحيل الخسائر إلى قائمة الدخل:

مديـن	دائـن	بيـــــــان
××		من حـ/ الإيرادات والمصروفات
	××	إلى حـ/ خسائر بيع أوراق مالية

مثال (٦):

فيما يلي بعض العمليات المستخرجة من دفاتر صندوق البنك الأهلي للاستثمار (ذو العائد الدوري):

٢٠١٠/٤/١ قام الصندوق بشراء الأسهم التالية من بورصة الأوراق المالية بالقاهرة:

- أسهم شركة سما للمنتجعات السياحية ٦٠ سهم بسعر ٨٠ جنيه للسهم.
- أسهم شركة ماكيت ماك ١٢٠ سهم بسعر ١٠٠ جنيه للسهم.
- أسهم شركة السويس للأسمنت ٨٠ سهم بسعر ٦٠ جنيه للسهم.

وقد بلغت مصاريف الشراء وعمولة السمسرة ١% من قيمة الأوراق التي تم سدادها للسمسار.

في ٢٠١٠/٦/١ تم حفظ الأوراق المالية المشتراه لدى بنك الصندوق مقابل عمولة حفظ $\frac{١}{٢}$%.

في ٢٠١٠/١٠/١ تم الإعلان عن توزيعات أرباح بواقع جنيهات لكل سهم من أسهم شركة سما للمنتجات السياحية، ٤ جنيه لكل سهم من أسهم شركة ماكيت ماك.

في ٢٠١٠/١١/١٥ قام بنك الصندوق بتحصيل توزيعات أسهم شركة سما مقابل عمولة ١% من قيمة التوزيعات.

في ٢٠١٠/١٢/١ قام الصندوق ببيع بعض الأسهم المملوكة لديه وبياناتها كالتالي:

- أسهم شركة سما للمنتجعات السياحية ٣٠ سهم بسعر ٨٥ جنيه.
- أسهم شركة ماكيت ماك ٢٠ سهم بسعر ٩٠ جنيه.

وقد بلغت عمولة ومصروفات البيع ١% من قيمة الأوراق المباعة.

المطلوب:

إثبات العمليات السابقة في دفتر يومية الصندوق.

الحـــل

مدين	دائن	بيـــــان
		(١) إثبات شراء صندوق استثمار للأسهم:
		من مذكورين
٤٨٤٨		حـ/ الاستثمارات في الأوراق المالية – أسهم شركة سما
		(٦٠ سهم × ٨٠) = [٤٨٠٠ + ٤٨٠٠ × $\frac{١}{١٠}$]

مديـن	دائـن	بيـــــــان
١٢١٢٠		حـ/ الاستثمارات في الأوراق الماليـة – أسـهم شـركة ماكيت ماك
٤٨٤٨		حـ/ الاستثمارات في الأوراق المالية –أسهم شركة السويس للأسمنت
	٢١٨٦٤	إلى حـ/ البنك
		(٢) إثبات عمولة حفظ الأوراق المالية:
١٠٩٣٢		من حـ/ عمولة حفظ الأوراق المالية
	١٠٩٣٢	إلى حـ/ البنك
		(٢١٨٦٤ قيمة الأوراق المالية المشتراه × $\frac{1}{2}$ %)
		(٣) عند الإعلان عن توزيعات الأرباح:
		من مذكورين
١٢٠		حـ/ مدينون عن توزيعات أرباح مستحقة – أسهم شركة سما
٤٨٠		حـ/ مدينون عن توزيعات أرباح مستحقة – أسهم شركة ماكيت ماك
	٦٠٠	إلى حـ/ عائد استثمارات في أوراق مالية
		(٤) عند تحصيل توزيعات شركة سما:
		من مذكورين
١١٨،٨		حـ/ البنك
١،٢		حـ/ عمولة التحصيل ١٢٠ × $\frac{١}{١٠٠}$
	١٢٠	إلى حـ/ مدينون عن توزيعات أرباح مستحقة – أسهم شركة سما

		إثبات بيع أسهم شركة سما	
		ثمن البيع ٣٠ سهم × ٨٥ =	٢٥٥٠
		(–) عمولة ومصاريف البيع ١%	
		٢٥٥٠ × ١/١٠٠ =	٢٥,٥
		ثمن البيع بعد خصم العمولة	٢٥٢٤,٥
		ثمن الشراء = ٣٠ سهم × ٨٠ جنيه =	٢٤٠٠
		+ عمولة ومصاريف الشراء ٢٤٠٠ × ١/١٠٠ =	٢٤
			٢٤٢٤
		∴ الربح الناتج من بيع أسهم شركة سما	
		= ٢٥٢٤،٥ – ٢٤٢٤ =	١٠٠،٥ ج
٢٥٢٤،٥		حـ/ البنك (ثمن البيع)	
		إلى مذكورين	
	٢٤٢٤	حـ/ استثمارات مالية في أسهم شركة سما (ثمن الشراء)	
	١٠٠،٥	حـ/ أرباح بيع أوراق مالية	
		إثبات بيع أسهم شركة ماكيت ماك	
		في البيع ٢٠ سهم × ٩٠ جنيه =	١٨٠٠ج
		(–) عمولة ومصاريف البيع = ١٨٠٠ × ١/١٠٠ =	١٨ ج

<table>
<tr><td></td><td></td><td>ثمن البيع بعد خصم العمولة</td><td>١٧٨٢</td></tr>
<tr><td></td><td></td><td>ثمن الشراء = ٢٠ سهم × ١٠٠ جنيه =</td><td>٢٠٠٠ ج</td></tr>
<tr><td></td><td></td><td>+ عمولة ومصاريف البيع ٢٠٠٠ × $\frac{١}{١٠٠}$ =</td><td>٢٠</td></tr>
<tr><td></td><td></td><td></td><td>٢٠٢٠ج</td></tr>
<tr><td></td><td></td><td>∴ الخسارة الناتجة من بيع أسهم شركة ماكيت ماك
=١٧٨٢ – ٢٠٢٠ =</td><td>٢٣٨ ج</td></tr>
<tr><td></td><td></td><td>من مذكورين</td><td></td></tr>
<tr><td>١٧٨٢</td><td></td><td>حـ/ البنك</td><td></td></tr>
<tr><td>٢٣٨</td><td></td><td>حـ/ خسائر بيع أوراق مالية</td><td></td></tr>
<tr><td></td><td>٢٠٢٠</td><td>إلى حـ/ استثمارات مالية في أسهم شركة ماكيت ماك</td><td></td></tr>
</table>

ثانياً: المعالجة المحاسبية لاستثمارات أذون الخزانة

أذون الخزانة هي عبارة عن أدوات دين حكومية قابلة للتداول، ويتراوح أجلها بين ٩٠، ١٨٠، ٣٦٥ يوم وهي تصدر بقيمتها الاسمية ولكن بسعر خصم معين من هذه القيمة وعند الاستحقاق يتم تحصيل القيمة الاسمية لها، ومن ثم فإن العائد الذي يحققه المستثمر من وراء شراءه لأذون الخزانة هو الفرق بين ما تم دفعه وما سيتم تحصيله في تاريخ الاستحقاق.

وتم المعالجة المحاسبية لأذون الخزانة كالآتي:

(١) عند شراء أذون الخزانة:

عند قيام صندوق الاستثمار بشراء أذون خزانة يتم إثبات الشراء بالقيمة الاسمية حيث يجعل حساب استثمارات متداولة في أوراق مالية / أذون خزانة (بالقيمة الاسمية) مديناً أما الجانب الدائن فيتمثل في حساب عائد أذون خزانة غير محقق بالفرق بين القيمة الاسمية وتكلفة الشراء، وحساب النقدية بالخزينة أو البنك ويكون القيد كالآتي:

١- عند قيام صندوق الاستثمار بشراء أذون الخزانة:

مدين	دائن	بيـــــان
××		من حـ/ استثمارات مالية بغرض المتاجرة – أذون خزانة
		إلى مذكورين
	××	حـ/ البنك
	××	أو حـ/ النقدية
	××	حـ/ عائد أذون خزانة غير محققة
		قيد شراء أذون خزانة بقيمة اسمية .... وخصم ......

ويدرج عائد أذون الخزانة غير المحقق ضمن الأرصدة الدائنة والأخرى بجانب الخصوم بقائمة المركز المالي للصندوق.

٢- يتم استهلاك عائد أذون الخزانة غير المحقق على مدة الورقة المحددة، وتكون المعالجة المحاسبية في نهاية كل شهر بتخفيض عائد أذون الخزانة غير المحقق بقيمة نصيب الشهر من هذا العائد وتحويله إلى عائد أذون خزانة، ولذلك فإن حـ/ أذون خزانة غير محقق سيكون

مديناً، وحـ/ عائد أذون خزانة سيكون دائن بنفس القيمة ويكون القيد كالآتي:

مدين	دائن	بيـــــان
××		من حـ/ عائد أذون خزانة غير محقق
	××	إلى حـ/ عائد أذون خزانة

وفي حالة وجود أذون خزانة لا يحين ميعاد استحقاقها حتى نهاية السنة ففي هذه الحالة سيكون هناك رصيد لحساب عائد أذون خزانة غير محقق، حيث يتم توزيع العائد غير المحقق بنسبة عمر الأذون بين السابقة والتالية وما يخص السنة المنتهية يدخل ضمن عائد أذون الخزانة والباقي (ما يخص السنة التالية) يعتبر رصيد حساب عائد أذون خزانة غير محقق ويظهر ضمن بند أرصدة دائنة أخرى بجانب الالتزامات بقائمة المركز المالي.

٣- عند إقفال العائد المحقق في حـ/ أ. خ في نهاية السنة المالية:

مدين	دائن	بيـــــان
××		من حـ/ عائد أذون خزانة
	××	إلى حـ/ أ. خ

٤- في تاريخ استحقاق أذون الخزانة يتم تحصيل قيمتها كالآتي:

مدين	دائن	بيـــــان
××		من حـ/ البنك



	××	إلى حـ/ استثمارات مالية بغرض المتاجرة – أذون خزانة

مثال (٧):

١٠/١/٢٠١٠ اشترى أحد صناديق الاستثمار أذون خزانة بقيمة اسمية ١٨٠٠٠٠٠ جنيه مدتها ٣ شهور بمبلغ ١٦٢٠٠٠٠ جنيه دفعت بشيك.

وفي ٣١/١٢/٢٠١٠ تم تحصيل القيمة الاسمية لأذون الخزانة نقداً.

المطلوب:

١) إثبات ما تقدم بدفتر يومية صندوق الاستثمار خلال عمر أذون الخزانة (١٠/١ حتى ٣١/١٢/٢٠١٠).

٢) تصوير حـ/ عائد أذون غير محقق.

٣) بيان أثر ما سبق على قائمة الدخل في ٣١/١٢/٢٠١٠.

الحـــل

تمهيد الحل:

- عائد أذون الخزانة والذي يعتبر محصل مقدماً
  = ١٨٠٠٠٠٠ – ١٦٢٠٠٠٠ = ١٨٠٠٠٠ جنيه
- ويتم استهلاك العائد على مدة ٣ شهور وبذلك يكون العائد الشهري
  = $\frac{١٨٠٠٠٠}{٣}$ = ٦٠٠٠٠ جنيه.

(١) <u>قيود اليومية في دفاتر يومية صندوق الاستثمار:</u>

مديـن	دائـن	بيــــــان

مديـن	دائـن	بيـــــــان
١٨٠٠٠٠٠		من حـ/ استثمارات مالية بغرض المتاجرة – أذون خزانة
		إلى مذكورين
	١٦٢٠٠٠٠	حـ/ البنك
	١٨٠٠٠٠	حـ/ عائد أذون خزانة غير محققة
		قيد شراء أذون خزانة بمبلغ ١٦٢٠٠٠٠ ج وقيمة اسمية ١٨٠٠٠٠٠ ج
٦٠٠٠٠		من حـ/ عائد أذون خزانة غير محقق
	٦٠٠٠٠	إلى حـ/ عائد أذون خزانة
		قيد إثبات تحقق عائد أذون الخزانة عن شهر أكتوبر ٢٠١٠
٦٠٠٠٠		من حـ/ عائد أذون خزانة غير محقق
	٦٠٠٠٠	إلى حـ/ عائد أذون خزانة
		قيد إثبات تحقق عائد أذون الخزانة عن شهر ديسمبر ٢٠١٠
١٨٠٠٠٠		من حـ/ عائد أذون خزانة
	١٨٠٠٠٠	إلى حـ/ قائمة الدخل
		إقفال رصيد عائد أذون خزانة في قائمة الدخل
١٨٠٠٠٠٠		من حـ/ النقدية بالخزينة
	١٨٠٠٠٠٠	إلى حـ/ استثمارات مالية بغرض المتاجرة – أذون خزانة
		إثبات تحصيل قيمة أذن الخزانة بقيمتها الاسمية

(٢) تصوير حـ/ عائد أذون الخزانة غير المحقق:

حـ/ عائد أذون خزانة غير محققة

٦٠٠٠٠	إلى حـ/ عائد أذون خزانة	١٨٠٠٠٠	من حـ/ استثمارات مالية بغرض المتاجرة
٦٠٠٠٠	إلى حـ/ عائد أذون خزانة		
٦٠٠٠٠	إلى حـ/ عائد أذون خزانة		
١٨٠٠٠٠		١٨٠٠٠٠	

(٣) الأثر على قائمة الدخل:

صندوق استثمار ....

قائمة الدخل عن السنة المنتهية في ٢٠١٠/١٢/٣١

		إيرادات النشاط:
	١٨٠٠٠٠	عائد استثمارات مالية بغرض المتاجرة – أذون خزانة

ثالثاً: المعالجة المحاسبية لاستثمارات في السندات

السندات هي عبارة عن أدوات دين تستخدمها الشركات لتمويل أنشطتها، ومن ناحية أخرى فهي تمثل حق دائنيه. وعندما تقوم صناديق الاستثمار بشراء السندات فقد تشتريها بقيمتها الاسمية أو بأقل من قيمتها الاسمية ويسمى الفرق هنا علاوة إصدار أما عند الشراء بأقل من القيمة الاسمية فإن الفرق يسمى خصم إصدار ويجب أن يستهلك العلاوة، أو الخصم على مدى مدة السندات ويكون التوجيه المحاسبي للسندات كالآتي:

(١) عند شراء السندات بقيمتها الاسمية يكون القيد كالآتى:

مديـن	دائـن	بيــــــان
××		من حـ/ استثمارات مالية بغرض المتاجرة – سندات إلى حـ/ البنك

(٢) عند شراء السندات بأقل من قيمتها الاسمية (علاوة إصدار سندات):

مديـن	دائـن	بيــــــان
		من مذكورين
××		حـ/ استثمارات مالية بغرض المتاجرة – سندات
××		حـ/ علاوة إصدار سندات
	××	إلى حـ/ البنك

يتم استهلاك علاوة إصدار السندات على مدى عمر السند من تـاريخ الشراء حتى تاريخ الاستحقاق وتكون المعالجة المحاسبية بجعل حـ/ قسط استهلاك علاوة إصدار السندات مدنياً وحـ/ علاوة إصدار السندات دائناً بقيمـة مـا يخـص الفتـرة من علاوة إصدار ويكون القيد كالآتي:

مديـن	دائـن	بيــــــان
××		من حـ/ قسط استهلاك علاوة إصدار سندات



مدين	دائن	بيان
	××	إلى حـ/ علاوة إصدار سندات
		إثبات ما يخص الفترة من علاوة إصدار السندات

عند إقفال قسط استهلاك علاوة الإصدار في حـ/ عائد فوائد السندات يكون القيد كالآتي:

مديـن	دائـن	بيــــــان
××		من حـ/ عائد فوائد السندات
	××	إلى حـ/ قسط استهلاك علاوة إصدار سندات
		قيد إقفال استهلاك العلاوة في حـ/ فوائد السندات

(٣) <u>عند شراء السندات بأقل من قيمتها الاسمية:</u>

في هذه الحالة يقوم صندوق الاستثمار بشراء سندات بأقل من قيمتها الاسمية وتكون المعالجة المحاسبية بجعل حـ/ استثمارات متداولة في أوراق مالية/ سندات مدنياً والجانب الدائن يتمثل في حساب خصم إصدار سندات وكذلك حـ/ النقدية بالخزينة أو حـ/ البنك ويكون القيد كالآتي:

مديـن	دائـن	بيــــــان
××		من حـ/ استثمارات مالية بغرض المتاجرة - سندات
		إلى مذكورين
	××	حـ/ خصم إصدار سندات
	××	حـ/ البنك
	××	أو حـ/ النقدية بالخزينة

عند استهلاك خصم إصدار السندات على مدى أجل السندات (من تاريخ الشراء حتى تاريخ الاستحقاق) يكون القيد كالآتي:

مدين	دائن	بيان
××		من حـ/ خصم إصدار السندات
	××	إلى حـ/ قسط استهلاك خصم إصدار السندات
		قيد إثبات قسط استهلاك خصم إصدار سندات بما يخص الفترة

(٤) <u>فوائد السندات:</u>

أ- يتم إثبات الفوائد شهرياً من خلال حساب وسيط يسمى حـ/ فوائد تحت التحصيل وذلك يجعله مديناً وحـ/ فوائد السندات دائناً ويكون القيد كالآتي:

مدين	دائن	بيان
××		من حـ/ فوائد سندات تحت التحصيل – استثمارات مالية بغرض المتاجرة
	××	إلى حـ/ عائد فوائد السندات
		قيد استحقاق فوائد السندات (شهرياً)

ب- عند تحصيل فوائد السندات المستحقة يكون القيد كالآتي:

مدين	دائن	بيان
××		من حـ/ البنك
	××	إلى حـ/ فوائد سندات تحت التحصيل – استثمارات مالية بغرض المتاجرة

ج- استرداد قيمة السندات عند حلول أجل استحقاقها:

مدين	دائن	بيـــــــان
××		من حـ/ البنك
	××	إلى حـ/ استثمارات مالية بغرض المتاجرة – سندات

مثال (٨):

في ٢٠١٠/١/١ قام أحد صناديق الاستثمار بشراء ٢٠٠٠ سند من سندات شركة ايبيكو للأدوية تستحق في ٢٠١٠/١٢/٣١ قيمتها الاسمية ٧٥٠٠٠٠ جنيه وذلك بمبلغ ٧٩٥٠٠٠ جنيه دفعت نقداً بفائدة ١٤% تسدد في ٢٠١٠/١٢/٣١ وقد حصلت قيمة السندات وفوائدها في تاريخ الاستحقاق.

المطلوب:

١) إثبات ما تقدم في دفتر يومية صندوق الاستثمار.
٢) تصوير حسابات الأستاذ اللازمة خلال مدة السندات إذا علمت أن رصيد النقدية بالخزينة ١٠٠٠٠٠٠ جنيه.
٣) بيان أثر ما سبق على قائمة الدخل في ٢٠١٠/١٢/٣١.

الحـــــل

تمهيد الحل:

القيمة الاسمية للسندات	٧٥٠٠٠٠ جنيه
قيمة شراء السندات	٧٩٥٠٠٠ جنيه
الفرق يمثل علاوة إصدار سندات	٤٥٠٠٠ جنيه

قيمة العلاوة ٤٥٠٠٠ جنيه وتوزع على مدة عمر السندات

? قسط استهلاك علاوة إصدار السندات الشهري

= ٤٥٠٠٠ ÷ ١٢ شهر = ٣٧٥٠ جنيه

? الفائدة السنوية = ٧٥٠٠٠٠ × $\frac{١٤}{١٠٠}$ = ١٠٥٠٠٠ جنيه

? الفائدة الشهرية = $\frac{١٠٥٠٠٠}{١٢}$ = ٨٧٥٠ جنيه

(١) قيود اليومية في دفاتر يومية لصندوق الاستثمار:

مدين	دائن	بيـــــان
		من مذكورين
٧٥٠٠٠٠		حـ/ استثمارات مالية بغرض المتاجرة - سندات
٤٥٠٠٠		حـ/ علاوة إصدار سندات
	٧٩٥٠٠٠	إلى حـ/ النقدية بالخزينة
		قيد شراء ٢٠٠٠ سند بقيمة اسمية ٣٧٥ جنيه من سندات شركة ايبيكو بعلاوة إصدار
٣٧٥٠		من حـ/ قسط استهلاك علاوة إصدار سندات
	٣٧٥٠	إلى حـ/ علاوة إصدار سندات
		قيد استهلاك القسط الأول من علاوة الإصدار
٨٧٥٠		من حـ/ فوائد سندات تحت التحصيل – استثمارات مالية بغرض المتاجرة
	٨٧٥٠	إلى حـ/ عائد فوائد السندات
		قيد استحقاق الفائدة عن شهر يناير ٢٠١٠

مدين	دائن	بيـــــــان
٣٧٥٠		من حـ/ عائد فوائد السندات
	٣٧٥٠	إلى حـ/ قسط استهلاك علاوة إصدار سندات
		قيد تخفيض فوائد السندات بنصيب الفترة من علاوة إصدار السندات
		وتتكرر القيود الثلاثة السابقة في نهاية كل شهر حتى ٢٠١٠/١٢/٣١
١٠٥٠٠٠		من حـ/ النقدية بالخزينة
	١٠٥٠٠٠	إلى حـ/ فوائد سندات تحت التحصيل- استثمارات مالية بغرض المتاجرة
		تحصيل قيمة الفوائد المستحقة في ٢٠١٠/١٢/٣١
٧٥٠٠٠٠		من حـ/ النقدية بالخزينة
	٧٥٠٠٠٠	إلى حـ/ استثمارات مالية بغرض المتاجرة – سندات
		قيد تحصيل قيمة السندات نقداً
٦٠٠٠٠		من حـ/ عائد فوائد السندات
	٦٠٠٠٠	إلى حـ/ قائمة الدخل
		قيد إقفال رصيد فوائد السندات في قائمة الدخل

(٢) حسابات الأستاذ اللازمة:

١- حـ/ استثمارات مالية بغرض المتاجرة – سندات

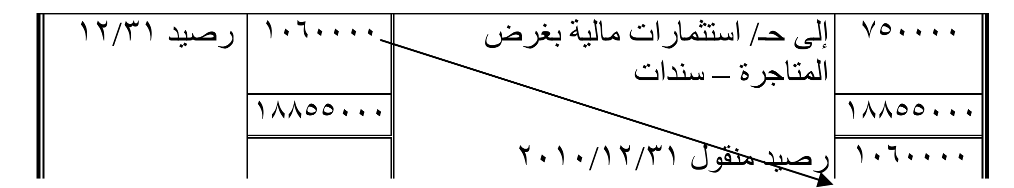
٧٥٠٠٠٠	إلى حـ/ النقدية بالخزينة	٧٥٠٠٠٠	من حـ/ النقدية بالخزينة
٧٥٠٠٠٠		٧٥٠٠٠٠	

٢- حـ/ علاوة إصدار سندات

٤٥٠٠٠	إلى حـ/ النقدية بالخزينة	٣٧٥٠	من حـ/ قسط استهلاك علاوة إصدار	١/٣١
		٣٧٥٠	من حـ/ قسط استهلاك علاوة إصدار	٢/٢٨
		٣٧٥٠	من حـ/ قسط استهلاك علاوة إصدار	٣/٣١
		٣٧٥٠	من حـ/ قسط استهلاك علاوة إصدار	٤/٣٠
		٣٧٥٠	من حـ/ قسط استهلاك علاوة إصدار	٥/٣١
		٣٧٥٠	من حـ/ قسط استهلاك علاوة إصدار	٦/٣٠
		٣٧٥٠	من حـ/ قسط استهلاك علاوة إصدار	٧/٣١
		٣٧٥٠	من حـ/ قسط استهلاك علاوة إصدار	٨/٣١
		٣٧٥٠	من حـ/ قسط استهلاك علاوة إصدار	٩/٣٠
		٣٧٥٠	من حـ/ قسط استهلاك علاوة إصدار	١٠/٣١
		٣٧٥٠	من حـ/ قسط استهلاك علاوة إصدار	١١/٣٠
		٣٧٥٠	من حـ/ قسط استهلاك علاوة إصدار	١٢/٣١
٤٥٠٠٠		٤٥٠٠٠		

٣- حـ/ النقدية بالخزينة

١٠٠٠٠٠٠	رصيد ٢٠١٠/١/١	٧٩٥٠٠٠	من مذكورين
١٠٥٠٠٠	إلى حـ/ فوائد سندات تحت التحصيل– استثمارات مالية بغرض المتاجرة		



مبلغ	بيان	مبلغ	بيان
٧٥٠٠٠٠	إلى حـ/ استثمارات مالية بغرض المتاجرة – سندات	١٠٦٠٠٠٠	رصيد ١٢/٣١
١٨٨٥٥٠٠٠		١٨٨٥٥٠٠٠	
١٠٦٠٠٠٠	رصيد منقول ٢٠١٠/١٢/٣١		

٤- حـ/ قسط استهلاك علاوة إصدار سندات

مبلغ	بيان	تاريخ	مبلغ	بيان
٣٧٥٠	إلى حـ/ علاوة إصدار سندات	١/٣١	٣٧٥٠	من حـ/ فوائد السندات
٣٧٥٠	إلى حـ/ علاوة إصدار سندات	٢/٢٨	٣٧٥٠	من حـ/ فوائد السندات
٣٧٥٠	إلى حـ/ علاوة إصدار سندات	٣/٣١	٣٧٥٠	من حـ/ فوائد السندات
٣٧٥٠	إلى حـ/ علاوة إصدار سندات	٤/٣٠	٣٧٥٠	من حـ/ فوائد السندات
٣٧٥٠	إلى حـ/ علاوة إصدار سندات	٥/٣١	٣٧٥٠	من حـ/ فوائد السندات
٣٧٥٠	إلى حـ/ علاوة إصدار سندات	٦/٣٠	٣٧٥٠	من حـ/ فوائد السندات
٣٧٥٠	إلى حـ/ علاوة إصدار سندات	٧/٣١	٣٧٥٠	من حـ/ فوائد السندات
٣٧٥٠	إلى حـ/ علاوة إصدار سندات	٩/٣٠	٣٧٥٠	من حـ/ فوائد السندات
٣٧٥٠	إلى حـ/ علاوة إصدار سندات	١٠/٣١	٣٧٥٠	من حـ/ فوائد السندات
٣٧٥٠	إلى حـ/ علاوة إصدار سندات	١١/٣٠	٣٧٥٠	من حـ/ فوائد السندات
٣٧٥٠	إلى حـ/ علاوة إصدار سندات	١٢/٣١	٣٧٥٠	من حـ/ فوائد السندات
٤٥٠٠٠			٤٥٠٠٠	

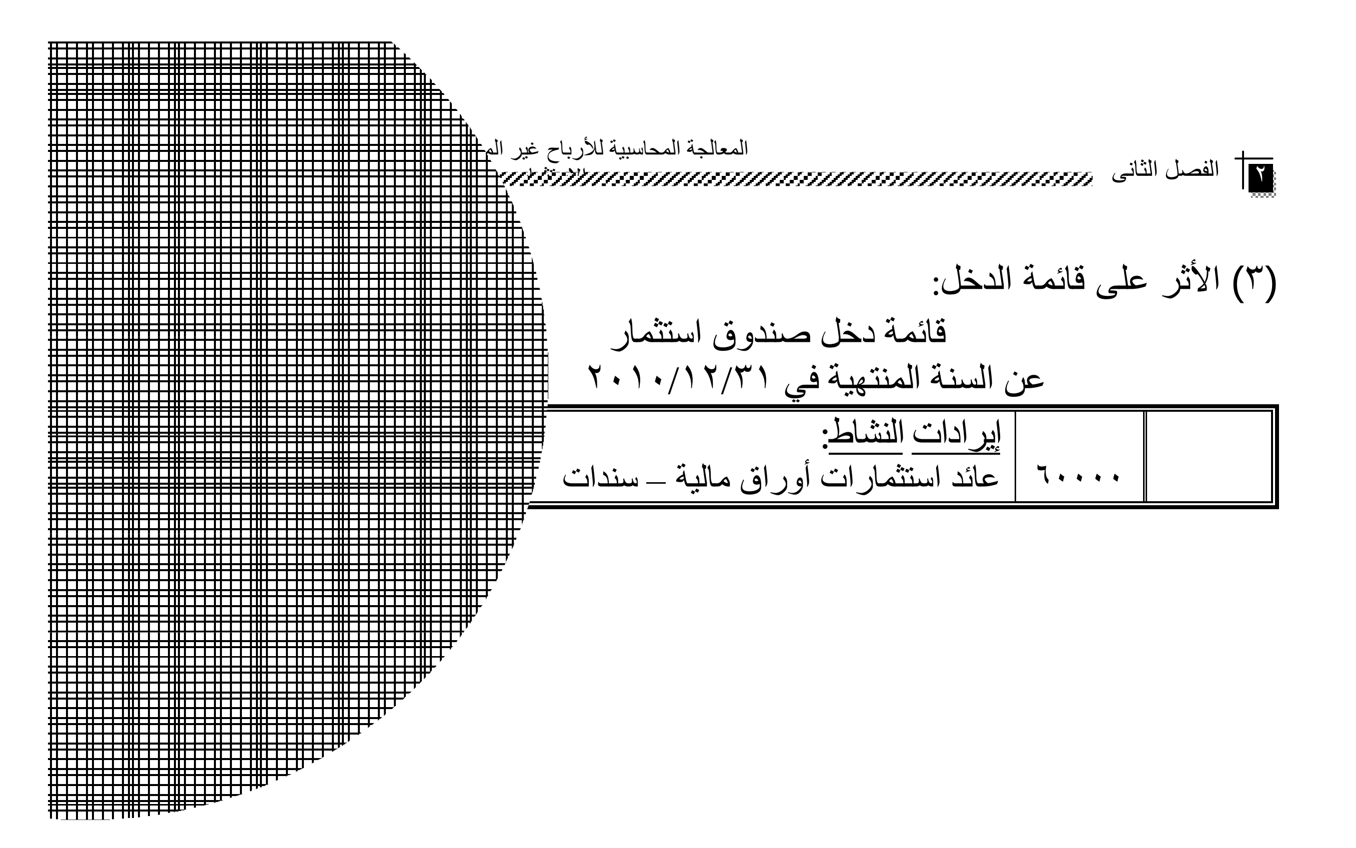
٥- حـ/ عائد فوائد السندات

مبلغ	بيان	تاريخ	مبلغ	بيان
٣٧٥٠	إلى حـ/ قسط استهلاك علاوة إصدار سنوي	١/٣١	٨٧٥٠	من حـ/ فوائد سندات تحت التحصيل
٣٧٥٠	إلى حـ/ قسط استهلاك علاوة إصدار سنوي	٢/٢٨	٨٧٥٠	من حـ/ فوائد سندات تحت التحصيل
٣٧٥٠	إلى حـ/ قسط استهلاك علاوة إصدار سنوي	٣/٣١	٨٧٥٠	من حـ/ فوائد سندات تحت التحصيل
٣٧٥٠	إلى حـ/ قسط استهلاك علاوة إصدار سنوي	٤/٣٠	٨٧٥٠	من حـ/ فوائد سندات تحت التحصيل
٣٧٥٠	إلى حـ/ قسط استهلاك علاوة إصدار سنوي	٥/٣١	٨٧٥٠	من حـ/ فوائد سندات تحت التحصيل
٣٧٥٠	إلى حـ/ قسط استهلاك علاوة إصدار سنوي	٦/٣٠	٨٧٥٠	من حـ/ فوائد سندات تحت التحصيل
٣٧٥٠	إلى حـ/ قسط استهلاك علاوة إصدار سنوي	٧/٣١	٨٧٥٠	من حـ/ فوائد سندات تحت التحصيل

٣٧٥٠	إلى حـ/ قسط استهلاك علاوة إصدار سنوي	٨/٣١	٨٧٥٠	من حـ/ فوائد سندات تحت التحصيل
٣٧٥٠	إلى حـ/ قسط استهلاك علاوة إصدار سنوي	٩/٣٠	٨٧٥٠	من حـ/ فوائد سندات تحت التحصيل
٣٧٥٠	إلى حـ/ قسط استهلاك علاوة إصدار سنوي	١٠/٣١	٨٧٥٠	من حـ/ فوائد سندات تحت التحصيل
٣٧٥٠	إلى حـ/ قسط استهلاك علاوة إصدار سنوي	١١/٣٠	٨٧٥٠	من حـ/ فوائد سندات تحت التحصيل
٣٧٥٠	إلى حـ/ قسط استهلاك علاوة إصدار سنوي	١٢/٣١	٨٧٥٠	من حـ/ فوائد سندات تحت التحصيل
١٠٥٠			١٠٥٠	
٠٠٠			٠٠٠	

٦- فوائد سندات تحت التحصيل

٨٧٥٠	إلى حـ/ فوائد السندات	١/٣١	١٠٥٠٠٠	من حـ/ النقدية بالخزينة
٨٧٥٠	إلى حـ/ فوائد السندات	٢/٢٨		
٨٧٥٠	إلى حـ/ فوائد السندات	٣/٣١		
٨٧٥٠	إلى حـ/ فوائد السندات	٤/٣٠		
٨٧٥٠	إلى حـ/ فوائد السندات	٥/٣١		
٨٧٥٠	إلى حـ/ فوائد السندات	٦/٣٠		
٨٧٥٠	إلى حـ/ فوائد السندات	٧/٣١		
٨٧٥٠	إلى حـ/ فوائد السندات	٨/٣١		
٨٧٥٠	إلى حـ/ فوائد السندات	٩/٣٠		
٨٧٥٠	إلى حـ/ فوائد السندات	١٠/٣١		
٨٧٥٠	إلى حـ/ فوائد السندات	١١/٣٠		
٨٧٥٠	إلى حـ/ فوائد السندات	١٢/٣١		
١٠٥٠٠٠			١٠٥٠٠٠	

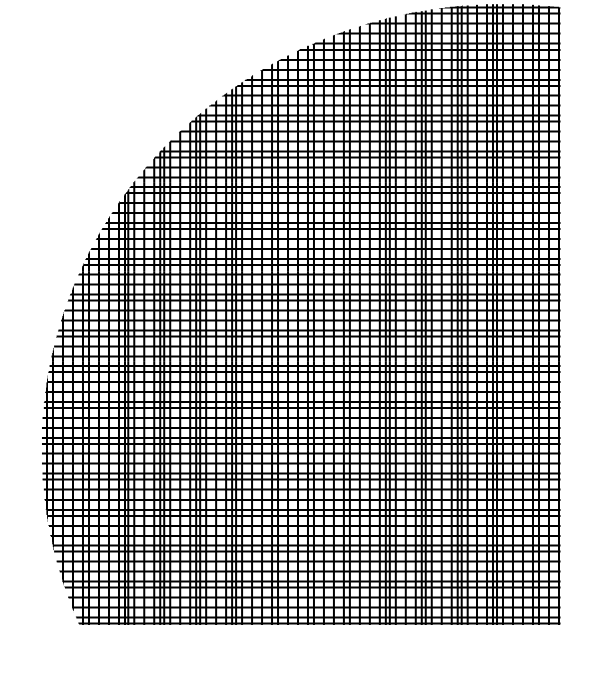


(٣) الأثر على قائمة الدخل:

قائمة دخل صندوق استثمار
عن السنة المنتهية في ٢٠١٠/١٢/٣١

البيان		
إيرادات النشاط:		
عائد استثمارات أوراق مالية – سندات	٦٠٠٠٠	

٣/٢ أسئلة وتطبيقات عملية غير محلولة على الفصل الثاني



أولاً:الأسئلة النظرية:

السؤال الأول:

ناقش ما يلي باختصار:

(أ) ماهية صناديق الاستثمار؟

(ب) الخصائص أو السمات الرئيسية الواجب توافرها في صناديق الاستثمار؟

(ج) أهداف صناديق الاستثمار؟

السؤال الثاني:

فارن بين الثنائيات التالية في شكل جدول:

(١)صناديق الاستثمار المفتوحة وصناديق الاستثمار المغلقة؟

(٢)صناديق النمو وصناديق الدخل؟

(٣)صناديق الأسهم العادية وصناديق الاستثمار المتوازية؟

(٤)السياسات المتحفظة، والسياسات الهجومية؟

السؤال الثالث:

أذكر أهم البيانات التي يجب أن تتضمنها نشرة الاكتتاب في وثائق صناديق الاستثمار؟

ثانياً: تطبيقات عملية غير محلولة

التطبيق الأول:

في ٢٠١٠/١/١ قام صندوق الاستثمار التابع لشركة الدلتا بشراء الاستثمارات التالية:

بيـــــــان	عدد الأوراق	سعر الإقفال	سعر الافتتاح
أسهم النصر للسيارات	١٥٠٠ سهم	١٢٠ جنيه	١١٠ جنيه
أسهم الدبيكي لمستحضرات التجميل	٣٠٠٠ سهم	١٥٠ جنيه	١٥٥ جنيه
أسهم العبور للأسمنت	٢٥٠٠ سهم	١٣٠ جنيه	١٢٨ جنيه

وقد بلغت مصروفات وعمولة السمسرة ١/٤% من قيمة الأوراق المالية المشتراه وتم سدادها للسمسار بشيك.

في ٢٠١٠/٧/١ تم الإعلان عن توزيعات أرباح بواقع ٣ جنيه لكل سهم من أسهم النصر للسيارات، ٤ جنيه لأسهم الدبيكي، ١،٥ جنيه لأسهم العبور للأسمنت.

٢٠١٠/٩/١ قام صندوق الاستثمار ببيع بعض الأسهم المشتراه وكان بيانها كالتالي:

بيـــــــان	عدد الأوراق المباعة	سعر بيع الورقة
أسهم النصر للسيارات	٥٠٠ سهم	١٣٠جنيه شامل العمولة والسمسرة
أسهم الدبيكي لمستحضرات التجميل	٣٠٠ سهم	١٢٠جنيه شامل العمولة والسمسرة
أسهم العبور للأسمنت	٢٠٠ سهم	١٣٠جنيه شامل العمولة والسمسرة

المطلوب:

١) إثبات ما تقدم بدفاتر يومية صندوق الدلتا للاستثمار.

٢) تصوير حـ/ البنك، حـ/ استثمارات مالية بغرض المتاجرة.

التطبيق الثاني:

فيما يلى بعض العمليات المتعلقة بصندوق بنك مصر (عائد دوري):

١- في ٢٠١٠/١/١ قام الصندوق بشراء الأسهم التالية من بورصة القاهرة للأوراق المالية:

أسهم الكوثر للزجاج	٦٠ سهم	بسعر ٧٠ جنيه
أسهم التقوى للصناعات الغذائية	٨٠ سهم	بسعر ٥٠ جنيه

وقد بلغت مصاريف الشراء وعمولة السمسرة $\frac{١}{٢}$ ٠% (في الألف) من قيمة الأوراق المالية وتم سدادها للسمسار.

٢- تم حفظ الأسهم المشتراه مقابل عمولة حفظ $\frac{١}{٤}$ ٠%.

٣- في ٢٠١٠/٤/١ تم الإعلان عن توزيعات أرباح بواقع ٣ جنيه لكل سهم من أسهم الكوثر للزجاج، ٢ جنيه لكل سهم من أسهم التقوى للصناعات الغذائية.

٤- في ٢٠١٠/٦/١ قام بنك الصندوق بتحصيل توزيعات أسهم الكوثر مقابل عمولة ٢% من قيمة التوزيعات.

٥- في ٢٠١٠/٨/١ قام الصندوق ببيع ٤٠ سهم من أسهم الكوثر للزجاج بسعر ٧٥جنيه للسهم، ٢٠ سهم من أسهم التقوى للصناعات الغذائية،

بسعر ٤٠ جنيه، وقد بلغت عمولة ومصاريف البيع ½٠% من قيمة الأوراق المالية المباعة.

٦- في ٢٠١٠/٩/١ كانت القيمة السوقية لأسهم الكوثر للزجاج ٨٠ جنيه، والقيمة السوقية لأسهم التقوى للصناعات الغذائية ٤٠ جنيه للسهم.

المطلوب:

١) إثبات ما تقدم في دفتر يومية صندوق الاستثمار.

٢) بيان أثر ما سبق على قائمة المركز المالي علماً بأن سياسة الصندوق حجز ٥٠% من صافي الزيادة في القيمة السوقية كاحتياطي رأسمالي.

٣) بيان أثر ما تقدم على قائمة الدخل.

التطبيق الثالث:

فيما يلي بعض البيانات المستخرجة من دفاتر صندوق الاستثمار التابع للبنك الأهلي المصري في ٢٠١٠/١٢/٣١:

بيـــــــان	العدد	تكلفة الاقتناء	سعر السوق
أسهم شركة موبينيل	٣٠٠	١٢٥٧٠٠	١٣٦٤٠
أسهم شركة النساجون	٢٠٠	٩٦٥٣٠	٩٨٤٠٠
أسهم المصرية للاتصالات	١٥٠	٨٠٦٠٠	٧٥٠٠٠

وقرر الصندوق احتجاز ٥٠% من صافي الزيادة في القيمة السوقية للأوراق المالية كاحتياطي رأسمالي.

المطلوب:

١) إثبات قيود اليومية اللازمة.
٢) بيان أثر ما تقدم على قائمة الدخل.
٣) بيان أثر ما تقم على قائمة المركز المالي.

التطبيق الرابع:

فيما يلي بعض العمليات المستخرجة من دفاتر أخر صناديق الاستثمار التابع للبنك الأهلي:

٢٠١٠/١/١ قام الصندوق بشراء ما يلي:

- ٣٠٠٠٠٠ سهم عادي من أسهم شركة المتحدون للأدوية (٣٠٠٠٠٠ سهم) بمبلغ ٣٠٠٠،٠٠٠جنيه.
- ٩٠٠٠ سهم عادي من أسهم شركة فارم للأدوية (٦٠٠٠٠ سهم) بمبلغ ٧٢٠٠٠٠ جنيه.
- في ٢٠١٠/٤/٦ قام الصندوق ببيع ٤٠٠٠ سهم من أسهم شركة المتحدون للأدوية بمبلغ ٩٠ جنيه للسهم.
- في ٢٠١٠/٨/٨ تم بيع ٢٠٠٠ سهم من أسهم شركة فارم للأدوية بمبلغ ٩٠ جنيه للسهم.
- في نهاية السنة المالية بلغ سعر إقفال السهم في البورصة من أسهم شركة المتحدون للأدوية ما قيمته ١٢٠ جنيه وقد ترتب على ذلك إعلان الشركة عن توزيعات أرباح بواقع ٤ جنيه للسهم، بينما بلغ سعر إقفال البورصة للسهم من أسهم شركة فارم للأدوية ما قيمته ٧٠ جنيه فقط.

المطلوب:

١) إثبات العمليات السابقة في دفتر يومية الصندوق.
٢) إجراء التسويات المحاسبية الختامية لإعادة تقييم الاستثمارات المالية للصندوق مع بيان الأثر على قائمة الدخل، وقائمة المركز المالي للصندوق في ٢٠١٠/١٢/٣١.

التطبيق الخامس:

٢٠١٠/٨/١ اشترى صندوق استثمار بنك مصر (عائد دوري) أذون خزانة قيمتها الاسمية ٢٠٠،٠٠٠ جنيه بخصم ٦% ومدتها ٦ شهور وقد تم دفع الصافي بشيك.

المطلوب:

١) إثبات ما تقدم بدفتر اليومية العامة لصندوق الاستثمار مع العلم بأنه قد تم تحصيل القيمة الاسمية لأذون الخزانة في ٢٠١١/١/٣١.
٢) تصوير حساب عائد أذون خزانة غير محقق.
٣) بيان أثر ما سبق على قائمة الدخل.

التطبيق السادس:

في ٢٠١٠/١/١ اشترى أحد صناديق الاستثمار أذون خزانة (٩٠ يوم) قيمتها الاسمية ٢٠٠،٠٠٠ جنيه بمبلغ ١٨٠،٠٠٠ جنيه.

المطلوب:

١) إجراء قيود اليومية اللازمة بدفتر يومية صندوق الاستثمار، علماً بأن قد تم تحصيل القيمة الاسمية لأذون الخزانة في ٢٠١٠/١٢/٣١.
٢) تصوير حـ/ عائد أذون خزانة غير محققة.

التطبيق السابع:

اشترى أحد صناديق الاستثمار التابع لبنك مصر في ٢٠١٠/٤/١ سندات خزانة تستحق في ٢٠١١/٣/٣١ قيمتها الاسمية ٨٠٠،٠٠٠ جنيه بمبلغ ٨٣٠،٠٠٠ جنيه دفعت بشيك بمعدل قائدة ١٢% تسدد دورياً في ٣/٣١، ٩/٣٠ من كل عام، وقد تم تحصيل قيمة السندات وفوائدها في تاريخ استحقاق كل منها.

المطلوب:

١) إثبات ما تقدم في دفتر اليومية العامة للصندوق.
٢) تصوير حساب الأستاذ اللازمة خلال مدة السندات إذا علمت أن رصيد حـ/ البنك في ٢٠١٠/٤/١ بلغ ٢٧٠٠،٠٠٠ جنيه.

التطبيق الثامن:

في ٢٠١٠/٢/١ قام أحد صناديق الاستثمار بشراء ١٠٠٠٠ سند من سندات الشركة المصرية الدولية للصناعات الدوائية بقيمة اسميه ١٠٠ جنيه للسند، بمعدل فائدة ١٠% سنوياً، تسدد في ٦/٣٠، ١٢/٣١ من كل عام وقد بلغت العمولة والسمسرة ٨٠٠٠ جنيه.

المطلوب:

إثبات العمليات السابقة في دفتر يومية صندوق الاستثمار.

التطبيق التاسع:

في ٢٠١٠/٤/١ قام أحد صناديق الاستثمار بشراء ١٢٠٠٠ سند خزانة استحقاق ٣/٢٨ بقيمة اسمية ١٢٠ جنيه للسند بمعدل فائدة ١٠% سنوياً تسدد في ٩/٣١، ٣/٢٨ من كل عام وفي ٢٠١٠/٨/١ قام الصندوق بإعادة بيع السندات بمبلغ ١٢٤٧٠٠٠ بالإضافة إلى الفوائد المستحقة عن الفترة من أول أبريل حتى تاريخ البيع، كما بلغت العمولة والسمسرة ٧٠٠٠ جنيه.

المطلوب:

١) إثبات العمليات السابقة بدفتر يومية صندوق الاستثمار.
٢) تصوير حسابات الأستاذ اللازمة علماً بأن رصيد البنك في ٢٠١٠/٤/١ قد بلغ ١٦٤٠٠٠٠ جنيه.
٣) بيان أثر ما سبق على قائمة الدخل في تاريخ بيع السندات.

3

الفصل الثالث
المعالجة المحاسبية للأرباح غير المحققة لعمليات التوريق



المعالجة المحاسبية للأرباح غير المحققة لعمليات التوريق

A

اهتم الفكر المحاسبى لفترات طويلة بهياكل التمويل ممثلة فى الاقتراض أو زيادة رأس المال. وغيرها، ونظراً للتكلفة الباهظة لهذه المصادر وزيادة درجة المخاطر المصاحبة لها،ومع زيادة أنشطة الشركات، وتوسع أسواق رأس المال وارتباطها بالأسواق العالمية، ظهرت الحاجة الملحة إلى أدوات جديدة للتمويل كأحد ابتكارات الهندسة المالية ومن أهمها نشاط التوريق Securitization.

ويهدف نشاط التوريق إلى توفير السيولة اللازمة لسد احتياجات المقترضين فى أسواق رأس المال،وتوفير السيولة اللازمة للمؤسسات المالية المتخصصة مع خفض درجة مخاطرها وزيادة ربحيتها بجانب خفض تكلفة اقتراضها وتنشيطها.

ويؤكد الكثير من المهتمين بسوق المال على أن توريق القروض العقارية التى تم منحها للأفراد ذوى المقدرة الائتمانية الضعيفة كان وراء أزمة الرهن العقارى التى ظهرت فى الولايات المتحدة الأمريكية سنة ٢٠٠٦.

وفى مصر يزاد الاهتمام بمشاكل القياس والإفصاح المحاسبى لعمليات توريق الأصول المالية بعد إصدار قانون التمويل العقارى رقم ١٤٨ لسنة ٢٠٠١ واعتبار نشاط التوريق أحد الأدوات المالية والآليات التى تسمح بضخ السيولة المالية اللازمة لسد احتياجات المقترضين واللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية.

ونظراً لأهمية التوريق وما قد يترتب عليه من مشاكل فى القياس والإفصاح المحاسبى، فسوف يتناول المؤلف المحاسبة عن الأرباح غير المحققة لعمليات التوريق العناصر التالية:

١/٣ ماهية نشاط التوريق وأطرافه.
٢/٣ أنواع علميات التوريق وأهميته.
٣/٣ أساليب التوريق ومقومات نجاحه
٤/٣ المعالجة المحاسبية للتوريق في ضوء المعايير المحاسبية
٥/٣ حالات تطبيقية محلولة وغير محلولة

١/٣ ماهية نشاط التوريق وأطرافه:

التوريق هو تعريب لمصطلح Securitization ويشير إلى تحويل الأصول المالية إلى أوراق مالية فى صورة سندات قابلة للتداول فى أسواق المال مع وجود ضمانات عينية أو مالية ذات تدفقات نقدية متوقعة.

كما يعرف البعض التوريق بأنه تحويل الحقوق المالية المستحقة والتى تتدفق من مجموعة من الأصول المالية (قروض عقارية وقروض



سيارات ومستحقات بطاقات الائتمان وغيرها) إلى أوراق مالية، وذلك عن طريق إصدار أوراق مالية تكون مضمونة بتلك المجموعة من الأصول بمعنى آخر، التوريق هو تجميع أصول مالية، مولدة لتدفقات نقدية، وذات طبيعية متجانسة ولكنها تفتقر للسيولة ليتم إصدار أوراق مالية بضمان هذه الأصول.

وفى ضوء المفاهيم السابقة للتوريق يتضح للمؤلف أن المفهوم الشامل للتوريق يجب أن يتوافر فيه العناصر التالية:

[١] الهدف من التوريق والمتمثل فى توفير السيولة والتمويل للشركة.

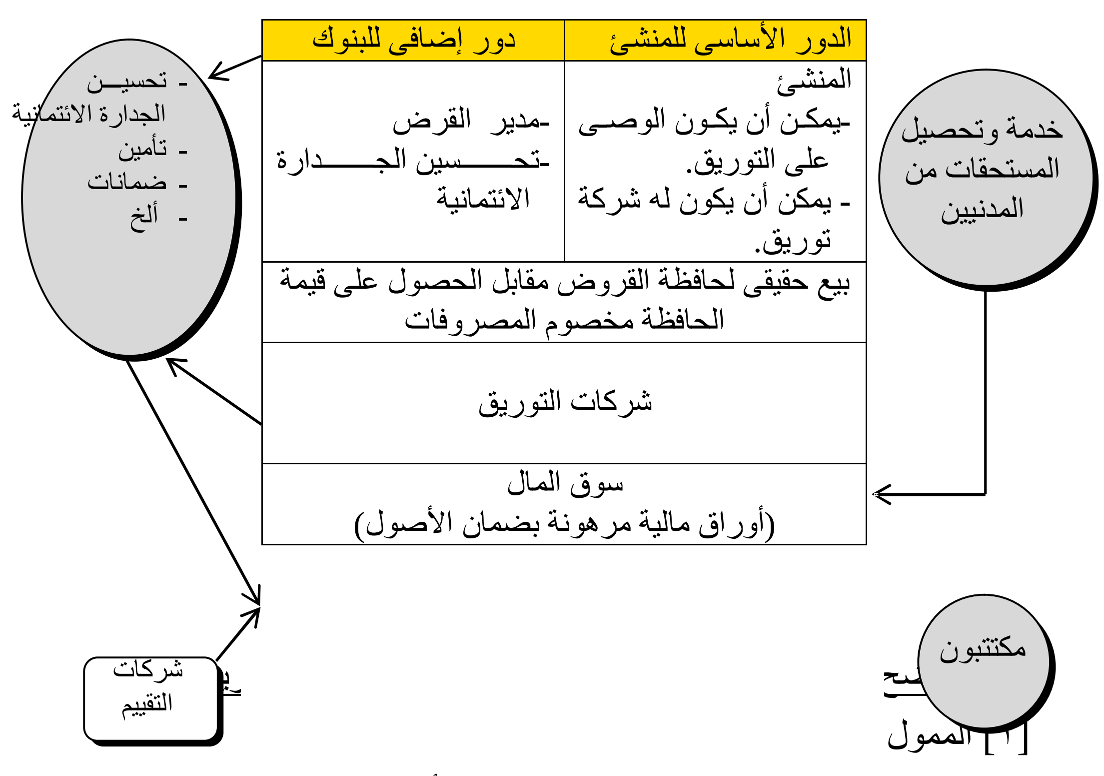
[٢] طريقة التوريق وهى البيع أو الرهن أو التحويل.

[٣] يمكن النظر للتوريق كنظام له مدخلات والمتمثلة فى الأصول المالية التى تمتلكها الشركة والغير قابلة للتداول فى أسواق المال.وله مخرجات والمتمثلة فى الأوراق المالية (السندات) التى تصدرها الوحدة ذات الطابع الخاص والتى يمكن تداولها فى سوق المال مما يجعلها أكثر سيولة.

[٤] توفير الجهة المسئولة التى تقوم بعملية التوريق وهى الوحدة ذات الطابع الخاص.

وتتم عملية التوريق من خلال مشاركة عدة أطراف يمكن توضيحها من خلال الشكل التالى:





[١] الممول
[٢] الشركات ذات الغرض الخاص المصدرة للأوراق المالية.
[٣] شركات خدمة الدين.
[٤] شركات التصنيف الائتمانى.
[٥] شركات ترويج وتغطية الاكتتاب.
[٦] المستثمرون فى الأوراق المالية.
[٧] الهيئة العامة للرقابة المالية.



وسوف يحاول المؤلف إلقاء الضوء على الأطراف السابقة كالآتي:

١- الممول - المنشئ: Originator

تقوم بعض المنشآت مثل البنوك المتخصصة العقارية أو الصناعية أو الائتمان الزراعي، والبنوك التجارية ، وشركات التمويل، وشركات الأوراق المالية بإقراض العملاء مما ينتج عنه حقوق مالية تظهر ضمن أصولها في الميزانية ويستطيع الممول (المنشئ) لهذه الديون تحويلها في مجموعات متجانسة (وهي مضمونة بأصول ملموسة) لإحدى المنشآت ذات الإغراض الخاصة التي تقوم بتوزيعها.

٢- الشركات ذات الغرض الخاص المصدرة للأوراق المالية: Issuer

هي شركات تنشأ لتحول إليها الحقوق المالية المضمونة بأصول وتقوم بإصدار أوراق مالية تكون مضمونة بحصيلة هذه الحقوق المالية والأصول الضامنة لها. وهي بذلك تعتبر الشركات القائمة بعملية توريق الديون، ويمكن أن تكون الشركات ذات الغرض الخاص المصدرة للأوراق المالية شركة تابعة أو شقيقة للشركة الممولة (المنشئة لهذه الديون).

وتقوم شركة التوريق (المصدر Issuer) بإصدار وبيع الأوراق المالية أما في صورة طرح خاص أو في صورة طرح عام وتكون هذه الأوراق المالية بالتبعية مكفولة بحصيلة الحقوق المالية ومضمونة بالأصول.



٣- شركة خدمة الدين: Service

تتطلب عملية التوريق أن تتولي جهة معنية عملية خدمة الدين حيث تقوم باستلام المتحصلات الناشئة عن الأوراق المالية من المدنين في تواريخ استحقاقها وتسليمها إلي شركة التوريق لتقوم بسداد حقوق المستثمرين في مواعيدها، وقد يكون الممول (المنشئ) هو نفسه الجهة المسئولة عن خدمة الدين، وتتحدد المخاطر الائتمانية المرتبطة بالأوراق المالية المصدرة نتيجة عملية التوريق، بدورية المتحصلات النقدية التي تقم بها شركة خدمة الدين.

٤- شركات التصنيف الائتماني: Rating Agencies

تستطيع شركات التصنيف الائتماني حماية المستثمرين من مشاكل عدم تقدير المخاطر الائتمانية المرتبطة بالاستثمار في الأوراق المالية المصدرة من قبل شركة التوريق وذلك عن طريق جمع المعلومات وإعداد الدراسات والتحليلات اللازمة وتحديد التصنيف الائتماني المناسب لهذا الإصدار، ويعتمد المستثمرون علي هذا التصنيف الائتماني كأحد عناصر اتخاذ قرارات الاستثمار.

٥- شركات ترويج وتغطية الاكتتاب:Under Writers

تقوم هذه الشركات بعمليات الطرح العام أو الخاص من خلال إعداد نشرة الاكتتاب أو مذكرة المعلومات بعد القيام بالدراسة المستقلة للممول بهدف توفير الإفصاح الكامل والشفافية اللازمة لمساعدة المستثمرين علي اتخاذ قرارات الاستثمار.

٦- المستثمرون فى الأوراق المالية:

المستثمرون هم المكتتبون فى الأوراق المالية من الأفراد والمؤسسات والبنوك بغرض تحقيق عائد مرتفع .

٧- الهيئة العامة للرقابة المالية:

هناك العديد من المهام التى تقوم بها الهيئة العامة للرقابة المالية لنجاح عمليات التوريق من أهمها:

أ – تحديد الإفصاح المطلوب بنشرة الاكتتاب.

ب- منح الترخيص لشركة التوريق.

ج- تحديد متطلبات الإفصاح ما بعد نشرة الاكتتاب.

٢/٣ أنواع عمليات التوريق وأهميته:

يمكن تصنيف التوريق في نوعين أساسين هما:

١- تصنيف التوريق طبقاً لنوع الضمان:

- التوريق بضمان أصول ثابتة.
- التوريق بضمان متحصلات أجلة.

٢- تصنيف التوريق طبقاً لطبيعته:

- انتقال الأصول من خلال بيع حقيقي مقابل شهادات لنقل الملكية لإعادة بيعها وتوزيع التدفقات المالية طبقاً لحصص محددة وبالتالي تكون الأوراق المالية معبراً لتحقيق هذا الهدف.
- انتقال الأصول بكفاءة في صورة إدارة مديونية وإصدار أوراق مالية (سندات) عديدة، تختلف فيما بينها طبقا لدرجة التصنيف وسرعة الدفع، وإمكانية فصل مدفوعات الأصل عن الفائدة **ويمكن تمويل صفقة التوريق بأحد بديلين.**

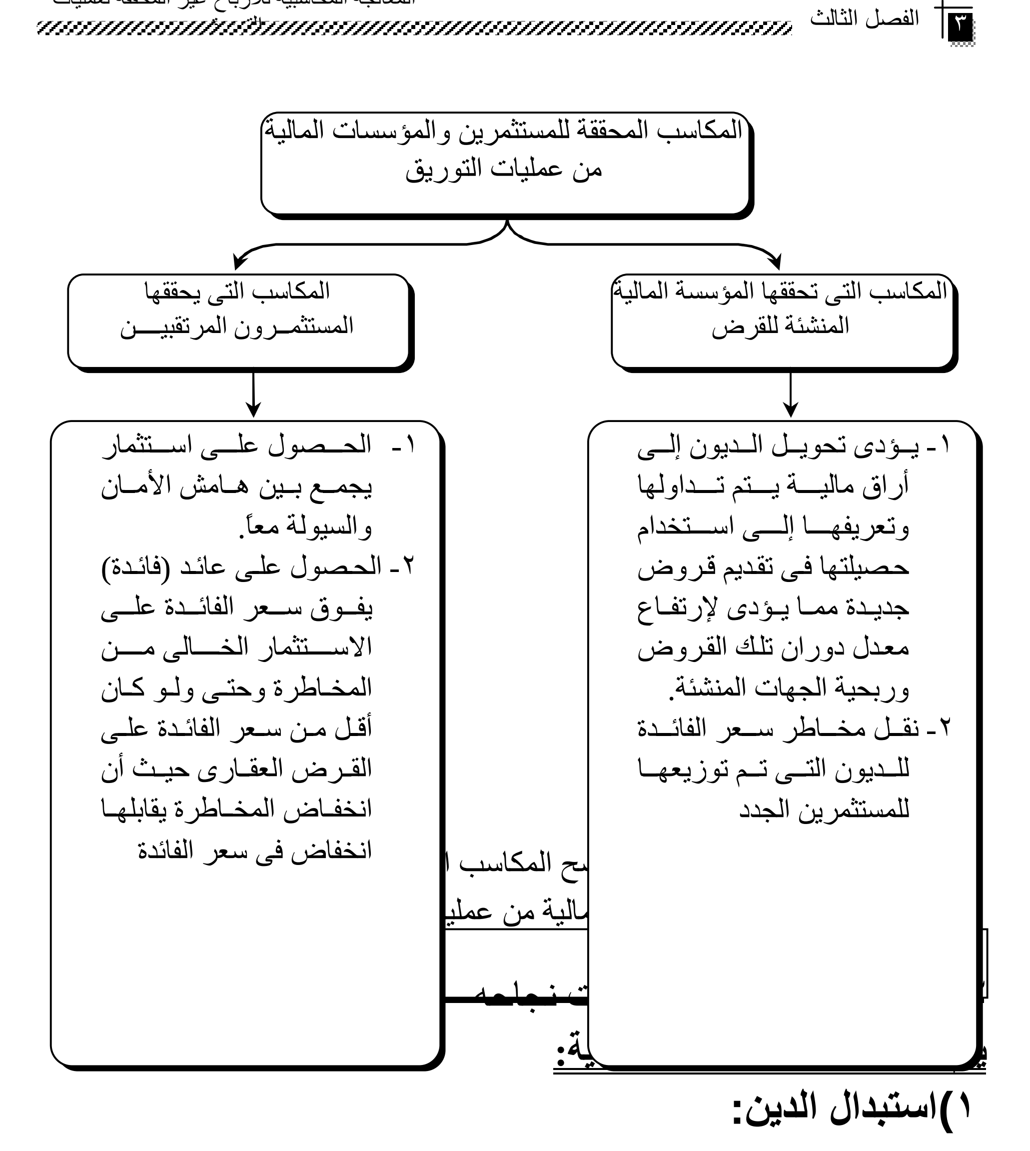
(أ) **القروض التجارية:** يمكن توفير التمويل اللازم لشراء الأصول (الديون) التي يتم توزيعها باللجوء إلي القروض التجارية، مع مراعاة تزامن جدول السداد الخاص بالديون محل التوريق مع التزامات الدافع للمقرضين.

(ب) **إصدار سندات دين:** تقوم الشركة – في هذه الحالة – بإصدار سندات بقيمة تعادل قيمة الديون موضوع التوريق، استناداً علي ما

يتوفر لهذه الديون من ضمانات، بحيث تستخدم حصيلة الاكتتاب في هذه السندات شراء تلك الديون مع مراعاة توافق تواريخ استحقاق السندات وفوائدها مع تواريخ استحقاق أقساط الديون وفوائدها، وأن تكفي لسدادها عن حلول آجال استحقاقها.

وتكمن أهمية التوريق فى عملية تحويل مجموعة من الأصول غير السائلة إلى أصول سائلة بغرض نقل وتحويل المخاطر من المورق إلى مجموعة من المستثمرين ويمكن من خلال الشكل التالى توضيح المكاسب التى تحققها أنشطة التوريق للمستثمرين والمؤسسات المالية:





١)استبدال الدين:

(*) د/ أسامة على عبد الخالق، المعاملة الضريبية لنشاط توريق الأصول فى ظل أحكام التـــشريع الـــضريبى المـــصرى (المشكلات والحلول)، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، العدد الثانى، ٢٠٠٦، ص٢٤

يسمح هذا الأسلوب باستبدال الحقوق والالتزامات الأصلية بأخرى جديدة، إلا أنه يتطلب الحصول علي موافقة جميع الأطراف ذات الصلة بالقرض، علي إمكانية تحويله كلياً أو جزئياً إلي ورقة مالية.

٢)التنـــازل:

ومؤداه التنازل عن الأصول لصالح الدائنين أو المقرضين ويشيع استخدام هذا الأسلوب في توريق الذمم الناشئة عن بيع بعض الأصول أو إيجارها، ففي عقدي البيع والإيجار يتم الاستمرار في دفع الأقساط إلي الممول الأصلي الذي يقوم بدوره أما بتحويلها إلي مشتري الذمم المدينة أو تسديدها ضمن سلسلة من الحولات متفق عليها عند التعاقد علي التوريق وبالمقابل يقوم باسترداد المبلغ من المؤجرين.

٣)المشاركة الجزئية:

يقوم هذا الأسلوب علي بيع الذمم المدينة من قبل الدائن الأصلي إلي بنك متخصص في شراء الذمم وتمويلها، ولا يتحمل بائع الدين بعدها أيه مسئولية. فيما لو عجز المدين عن السداد، ومن ثم يتعين علي مشتري الدين التأكد من أهلية المدين وجدارته الائتمانية.

ويتطلب نجاح عملية التوريق توافر العديد من المقومات والتي من أهمها ما يلي:

(١) وجود عقد نمطي بين الممول وشركة التوريق يعطي جميع المشاركين الثقة في وجود الضمانات اللازمة لمقابلة الالتزامات بصورة محددة وقاطعة ويمكن تنفيذها من الناحية القانونية.



(٢) توافر مجموعة من معايير الملاءة المالية والخبرة في مجالات الأوراق المالية والأوراق التجارية وإدارة الأصول في الشركات العاملة في مجال التوريق والقائمين عليها.
(٣) توافر نظام معلومات متكامل يمكن الشركة من إدارة عملياتها بكفاءة.
(٤) توافر الضمانات اللازمة لحماية المستثمرين من الخسائر التي يمكن التعرض لها في حالة إفلاس الشركة التي تقوم بخدمة الدين أو بيعها للحقوق المالية لديها.
(٥) أن تكون الأوراق المالية المعروضة في عمليات التوريق ملائمة لأهداف المستثمرين من حيث تنوع آجالها واختلاف عوائدها باختلاف المخاطرة التي يتعرض لها المستثمرين في هذه الأوراق المالية.
(٦) يقوم منشئ الدين بحوالة الحقوق المالية الناشئة عن هذا الدين لشركة ذات غرض خاص لتقوم بعملية التوريق (وإصدار الأوراق المالية اللازمة – السندات) ويقوم منشئ الدين (الممول) في كثير من الأحوال بنفسه بعمليات خدمة الدين حيث أنه هو الضامن الرئيسي للوفاء بالحقوق الناشئة عن هذه الأوراق المالية – السندات.

٤/٣ المعالجة المحاسبية للتوريق في ضوء المعايير المحاسبية

يتناول المؤلف المعالجة المحاسبية للتوريق من خلال العناصر لتالية:

١/٤/٣ الاعتراف بعملية التوريق داخل الميزانية:

عرفت لجنة معايير المحاسبية المالية ISAC الاعتراف المحاسبي بأنه العملية التي يتم بمقتضاها تضمين عنصر الميزانية أو قائمة الدخل.



ويوجد اتجاهات للاعتراف بعملية التوريق داخل الميزانية من عدمه هما:

<u>الاتجاه الأول: الاعتراف بعملية التوريق داخل الميزانية:</u>

طبقاً لهذا لاتجاه فإن عملية التوريق تعالج علي أنها تمويل داخل الميزانية، ومن ثم تدرج الأصول والالتزامات الناتجة عنها داخل الميزانية، حيث ورد بالمعيار الدولي رقم (٣٩) أنه يجب علي المنشأة الاعتراف بالأصل المالي أو الالتزام المالي في ميزانيتها العمومية عندما تصبح المنشأة طرف في العقد (عملية التوريق) ويكون لها نتيجة لذلك حق قانوني باستلام النقد أو التزام قانوني بدفع النقد.

كما أشار المعيار الأمريكي رقم (١٤٠) إلي أن كل الأصول المالية التي تم الحصول عليها أو المحتفظ بها والالتزامات التي حدثت نتيجة عملية التوريق يتعين علي المحيل لعلمية التوريق الاعتراف بها في الميزانية.

<u>الاتجاه الثاني: عدم الاعتراف بعملية التوريق داخل الميزانية:</u>

يقوم هذا الاتجاه علي أساس عدم الاعتراف بعملية التوريق واستبعادها من الميزانية، وبذلك لا يتم إدراج الأصل أو الالتزام الناتج عن عملية التوريق في الميزانية ولا شك أن عدم الاعتراف بعملية التوريق داخل الميزانية يؤدي إلي نقص مصداقية القوائم المالية.

<u>٣/٤/٢ القياس المحاسبى لعملية التوريق:</u>

<u>يتم قياس الأصول المالية الناتجة عن التوريق كالآتي:</u>

أولاً: القياس المحاسبي الأولي لعملية التوريق:

يمكن إجراء القياس المحاسبي الأولي لعملية التوريق وفقاً للأسس التالية:

١- أساس التكلفة التاريخية:

طبقاً لأساس التكلفة التاريخية فإن التكلفة التي تم تحملها في تاريخ حقوق عملية التوريق تعد أساس التسجيل الأولي للأصول والالتزامات، وعند الاعتماد علي التكلفة التاريخية، فإنه يتم تحديد قيمة عملية التوريق علي أساس القيمة المحددة للعلمية، أي القيمة المتفق عليها بين طرفي عملية التوريق.

٢- أساس القيمة الجارية:

وهي التي تتضمن عدة طرق للقيم هي:

- **التكلفة الاستبدالية الجارية:**

وهي عبارة عن مقدار النقدية التي يتم دفعها، إذا تم الحصول علي الأصول (أو علي خدمات الأصل) في الحال.

- **القيمة السوقية الجارية:**

تتمثل في مقدار النقدية التي يمكن أن يحصل عليها المحول لو أنه قام بتحويل ما هو متوفر له من أصول.

- **القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة:**

وهي عبارة عن التدفقات النقدية المرتبطة مع التحويل المتوقع للأصل أو الالتزام في المستقبل مع خصم تلك التدفقات النقدية بمعدل فائدة مناسب، لتعكس المخاطر والقيمة الزمنية للنقود.

٣- أساس القيمة الدفترية الموزعة بنسبة القيمة العادلة:



طبقاً لهذا الأساس يتم توزيع القيمة الدفترية لمحفظة التوريق بين الأصول المحولة والأصول المحتفظ لها، بنسبة القيمة العادلة لكل منهما، علي ان تطبق علي جميع أنواع التحويلات التي تحتوي علي حقوق محتفظ بها.

ومما لا شك فيه أن الاتجاه إلي تأييد أو رفض أي من الأسس السابقة للقياس يجب أن يستند إلي مدى ملاءمة الأساس في توفير البيانات والمعلومات الملائمة لمتخذ القرار، بشكل وأسلوب يتناسب مع احتياجاته.

ثانياً: القياس اللاحق لعملية التوريق:

يقصد بالقياس اللاحق لعملية التوريق تحديد قيمة العملية عند إعداد القوائم المالية.

ويوجد العديد من الأسس التي يمكن إتباعها عند قياس عملية التوريق في تاريخ إعداد القوائم المالية، ومن هذه الأسس ما يلي:

١- أساس التكلفة التاريخية:

يشير هذا الأساس إلي عدم الأخذ في الاعتبار أي تغيرات تمت علي أسعار الأصول، وكذلك أثبات عناصر الخصوم علي أساس القيمة الحالية المنتظر دفعها في المستقبل.

٢- أساس التكلفة المستهلكة:

يقصد بالتكلفة المستهلكة للأصول أو الالتزامات المالية المبلغ الذي قيست به الأصول أو الالتزامات المالية بمقداره عند الاعتراف الأولي ناقصاً التسديدات الرئيسية، مضافاً إليه أو مخصوماً منه الاستهلاك التراكمي لأي فرق بين ذلك المبلغ ومبلغ الاستحقاق ومخصوماً منه أيضاً أي تخفيض –



مباشر أو من خلال استعمال حساب خاص – متعلق بانخفاض القيمة أو عدم وجود التحصيل.

ويتم حساب الاستهلاك باستخدام أسلوب الفائدة السارية المفعول ويقصد به السعر الذي يخصم تدفق الدفعات المستقبلية خلال الفترة حتى الاستحقاق.

٣- أساس القيمة العادلة:

أشار معيار المحاسبة المصري رقم (١٦) إلي أن القيمة العادلة هي القيمة التبادلية لأصل معين بين بائع ومشتري، كل منهما لديه الرغبة في التبادل وعلي بينه من الحقائق ويتعاملون بإرادة حرة.

وقد قام مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي بإصدار المعيار رقم (١٤٠) الذي تناول أنشطة التوريق مستخدماً القيمة العادلة في القياس، حيث تستخدم القيمة العادلة في قياس الأصول المالية القابلة للاستدعاء، أو الالتزامات الناشئة عند تحويل الأصول المالية، كما يتم قياس الأصول المحتفظ بها بالقيمة العادلة موزعة بنسبة التكلفة الدفترية.

٣/٤/٣ المعالجة المحاسبية للمكاسب والخسائر المترتبة على عمليات التوريق:

يرتبط باستخدام نشاط التوريق العديد من التدفقات النقدية، والتي ترتبط بفترة صفقة التوريق منذ الدخول في العملية وحتى انتهائها، وينتج من التدفقات النقدية في كثير من الأصول أرباح أو خسائر يتعين معالجتها ويتم

المعالجة المحاسبية للمكاسب والخسائر المترتبة علي عمليات التوريق كالآتي:

أولاً: معالجة أرباح وخسائر عمليات التوريق في تاريخ التحويل:

١- في حالة تحويل الأصل المالي بمقابل نقدي:

يتم الاعتراف بأرباح أو خسائر صفقة التوريق في تاريخ التحويل، وهي تتمثل في الفرق بين القيمة العادلة للأصل المحول، والقيمة الدفترية الموزعة بنسبة القيمة العادلة للأصل المحول، ويتم أدارج ذلك ضمن قائمة الدخل.

٢- في حالة تحويل الأصل المالي مقابل أصل أو التزام جديد:

يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة بقيمة الفرق بين البندين التاليين وإدراجه ضمن قائمة الدخل:

(أ) القيمة العادلة للأصل المحول.
(ب) صافي القيمة الدفترية الموزعة بالقيمة العادلة للأصل المحول، مضافاً إليه القيمة العادلة لأي التزام مالي جديد تم تحمله، ومخصوماً منه القيمة العادلة لأي أصل جديد تم الحصول عليه.

ثانياً: معالجة أرباح وخسائر عمليات التوريق في تاريخ الميزانية:

(١)إذا كانـت الأوراق الماليـة مقتنـاه للمتـاجرة يـتم الاعتـراف بالأربـاح والخسائر المحققة ضمن دخل الفترة.

(٢)إذا كانت الأوراق المالية متاحة للبيع يتم الاعتراف بالأرباح والخسائر غير المحققة في قائمة الدخل أو في حساب خاص ضمن مكونات حقوق الملكية.

<u>ثالثاً: معالجة أرباح وخسائر صفقة التوريق في تاريخ انتهاء العلمية:</u>

تتمثل الأرباح أو الخسائر الناجمة عن انتهاء عملية التوريق فـي الفرق بين القيمة المسجلة للأصول والالتزامات لتلك العملية مضافاً إليها أيـه أربـاح أو خسائر مؤجلة – إذا وجدت والمقابل الذي دفع للطرف الأخر ونظراً لأنـه لم يعد هناك أيه مخاطر مرتبطة بصفقة التوريق، فإن أي أرباح أو خسائر يتم الاعتراف بها في قائمة الدخل.

٣/٤/٤ الإفـصاح المحاسـبى عـن عمليـات التوريـق فـى ضـوء المعايير المحاسبية:

يهدف الإفصاح المحاسبي عن عمليات التوريق إلـي تـوفير المعلومـات اللازمة لفهم عمليات التوريق، لذلك فمن الضروري الإفصاح عن طبيعة تلك العلميـات والـسياسات المحاسـبية المتبعـة فـي معالجتهـا والتـدفقات النقديـة المتبادلة بين المحول وشركة التوريق وذلك كما يلي:

١ - الإفصاح عن طبيعة عملية التوريق:



يجب الإفصاح عن عملية التوريق سواء في صلب القوائم المالية أو في الإيضاحات المتممة لها من حيث كونها تبعاً للأصول أو اقتراضا بضمان تلك الأصول.

٢- الإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة:

يجب الإفصاح بشكل واضح عن السياسات المحاسبية المستخدمة عند تحديد متى يتم الاعتراف بعملية التوريق في القوائم المالية، مدخل المحاسبة عن الأصول والالتزامات الناتجة عن عملية التوريق في القوائم المالية، الطريقة المستخدمة في قياس الأصول والالتزامات الناتجة عن عملية التوريق سواء عند الاعتراف الأولي أو اللاحق كذلك يجب الإفصاح عن التحفظات التي تم أخذها في الاعتبار عند تحديد القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية، وكذلك الإفصاح في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن سعر الفائدة المستخدم في إيجاد القيمة العادلة.

٣- الإفصاح عن المخاطر المرتبطة بعملية التوريق:

يجب الإفصاح عن إجمالي التعرض الحالي لخطر الائتمان والتعرض المستقبلي المتوقع لهذا الخطر ويتمثل الهدف من ذلك في تمكن مستخدمي القوائم المالية من تقدير مدى تأثير عجز المدنين عن السداد علي تخفيض التدفقات النقدية المتوقعة.

ومن أهم المخاطر التي قد تجتنب عملية التوريق ما يلي:

أ) مخاطر تسويقية:

يقصد بها احتمالات فشل عمليات التوريق وذلك لحداثتها في الدولة أو المنطقة، عدم معرفة العملاء بمزاياها والمنافع التي تحققها أو بسبب عدم وجود إستراتيجية تسويقية محددة لتسويق منتجات وخدمات التوريق، أو عدم وضوح تلك الإستراتيجية، أو عدم تنفيذ أو كفاية الموارد المالية والبشرية اللازمة لتنفيذ عدم الإستراتيجية التسويقية.

ب) مخاطر إستراتيجية:

تنشأ هذه المخاطر نتيجة عدم وضوح المسار العام للشركة العاملة في نشاط التوريق وأهدافه الرئيسية علي المدى القصير والطويل وتتأثر هذه المخاطر بعدة عوامل هي:

- التغيرات التي تطرأ علي العملاء ومدى رضاهم عن المنتجات والخدمات المقدمة.
- التغيرات في حجم الطلب علي منتجات وخدمات التوريق في السوق.
- التوسع الداخلي والخارجي للمؤسسة العاملة في نشاط التوريق.
- الوضع التنافسي للمؤسسة وقدرتها علي تقديم منتجات وخدمات متميزة مقارنة بالمنافسين في السوق.

ج)مخاطر قانونية:

نتيجة عدم وجود إطار قانوني ينظم عمليات التوريق في الدولة التي تمارسه بحيث يوضح مهام وواجبات المؤسسة العاملة في مجال التوريق وعلاقتها مع السلطات الرقابية وبيان حقوق جميع الإطراف المشاركة في عملية التوريق.

د) مخاطر ائتمانية:



وهـي تنـشأ نتيجـة عـدم قـدرة أو رغبـة العميـل (المـدين) فـي الوفـاء بالتزاماته تجاه المؤسسة المالية البادئة بالتوريق.

هـ) مخاطر تشغيلية:

هـي مخـاطر الخـسارة الناجمـة عـن عـدم كفايـة أو فـشل الإجـراءات الداخلية أو العنصر البشري أو الأنظمة المستخدمة في تنفيذ عمليات التوريـق وتتأثر هذه المخاطر.

- نظام التعيين داخل المؤسسة.
- نظام التدريب.
- اللوائح وأنظمة العمل.
- دليل الإجراءات.

ويمكن تخفيض مخاطر عمليات التوريق بعدة طرق من أهمها ما يلى:

أ – التأمين المجمع:

ويهدف إلى منح مساندة مالية لمواجهة مخاطر الائتمان التى قد تنشأ عن الأصول المورقة ويعتمد حجم التـأمين المجمـع فـى حالـة الإصـدار العـام للأوراق المالية على تقدير وكالـة تقييم المخـاطر المتعلقـة بالأصـول التـى تـم تسنيدها، وعندما لا يتلقى المستثمر العائد المتوقع من الأصـول المسندة، تقوم بوليصة التأمين بإعطاء بعض الأموال كتعويض للمستثمرين مقابل خسارتهم وعادة ما يستخدم التأمين المجمع فى برامج التسنيد التى تعتمد على الرهن.

ب-الضمان الزائد للأصول المورقة:

عـادة مـا يـستخدم الـضمان الإضـافى كأسـلوب لتـدعيم الائتمـان فـى برنـامج تـسنيد الـديون ويهدف هـذا الـضمان إلـى خلـق احتياطيـات للخـسائر المحتملة، تفوق هذه الاحتياطيات للخسائر المتوقعة فـى مجمـع الأصـول التـى تم تسنيدها.



ج-الضمان الزائد للأصول الموروقة:

ويمكن للمؤلف توضيح موقف المعايير المحاسبية من الإفصاح المحاسبى عن عمليات التوريق كالآتى:

١- الإفصاح المحاسبى عن عمليات التوريق وفقاً للمعيار المحاسبى الدولى رقم (٣٢) بعنوان الأدوات المالية للإفصاح والعرض:

تنص الفقرة رقم (٥٣) من المعيار على أنواع العمليات التى قد يكون من الضرورى الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتعلقة بها، وتتضمن تحويل أصول مالية مع استمرارية وجود تعامل مع الأصول من قبل المحول بعد التوريق المالى للأصول واتفاقية إعادة الشراء.

تنص الفقرة رقم (٥٢) على أنه فى حالة استخدام الإدارة المالية (توريق الديون) كأداة لحماية العمليات المستقبلية المتوقعة بأنه يجب الإفصاح عما يلى:

أ – وصف أداة التغطية المستخدمة.

ب- وصف العملية المتوقعة و الفترة التى سوف تنقضى قبل التاريخ المتوقع لحدوثها.

ج- قيمة أى مكاسب أو خسائر مؤجلة وغير معترف بها كإيراد أو مصروف.

٢- الإفصاح المحاسبى عن عمليات التوريق وفقاً للمعيار المحاسبى الدولى رقم (٣٩) بعنوان الأدوات المالية الاعتراف والقياس:

تنص الفقرة رقم ١٧٠ (ج) على أنه يجب الإفصاح عن إجمالى المكاسب والخسائر من إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية المعدة للبيع المعدلة لقيمتها العادلة فى صافى ربح أو خسارة الفترة وذلك بشكل منفصل



عـن إجمـالى المكاسـب والخـسائر عـن تعـديلات القيمـة العادلـة للموجـودات والمطويات المعترف بها.

٣- الإفصاح المحاسبى عن عمليات التوريق وفقاً للمعيار المحاسبى البريطانى رقم (١٣) بعنوان الإفصاح عن المشتقات والأدوات المالية الأخرى:

وفقاً لهذا المعيار يتم تقسيم الإفصاح عن عمليات التوريق إلـى قسمين هما:

القسم الأول: الإفصاح الوصفى Narrative disclosure:

ويشمل الإفصاح الوصفى عما يلى:

أ – شـرح الأهـداف وسياسـات واسـتراتيجيات الأدوات الماليـة فـى تحويـل المخاطر التى تواجهها المنشأة.

ب- الإفصاح عن سياسة المنشأة فى إدارة المخاطر التى تتعرض المنشأة لها عند استخدامها للأدوات المالية المستخدمة (توريق الديون).

ج- الإفـصاح عـن الأسـس والمبـادئ المحاسـبية المـستخدمة فـى القيـاس والاعتراف بالأدوات المالية والإفصاح عنها.

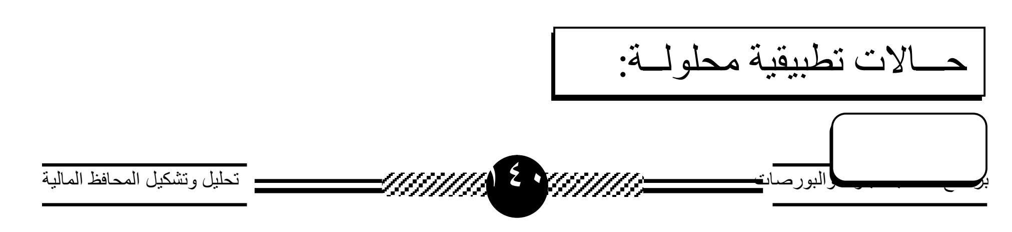
القسم الثانى: الإفصاح الكمى Numerical disclosure: ويشمل:

أ- الإفصاح عن المخاطر التى تتعرض لها المنشأة وتشمل مخاطر سعر الفائدة، مخاطر السيولة، مخاطر السوق.

ب- الإفصاح عن القيمة العادلة وطرق تحديدها.

ج- الإفصاح عن الأدوات المالية المحتفظ بها بغرض التغطية.

د- الإفصاح عن الأدوات المالية المحتفظ بها بغرض الاتجار.



حـــالات تطبيقية محلولـــة:

حالة (١):

<u>فيما يلي بعض العمليات التي قام بها بنك مصر فرع القاهرة:</u>

١- منح العمل (محمد مجدى) قرض بمبلغ ٣٠٠٠٠٠جنيه بضمان عقار قيمته ٥٠٠٠٠٠ جنيه.

٢- تحويل جزء من محفظة القروض العقارية قيمته الدفترية ٢٠٠٠٠٠٠ جنيه إلي إحدى الشركات ذات الغرض الخاص مقابل الحصول علي نقدية بمبلغ ١٨٥٠٠٠٠ جنيه مع عدم الاحتفاظ بحقوق خدمة القروض المحولة.

٣- تحويل جزء من محفظة القروض العقارية قيمته الدفترية ٣٠٠٠٠٠٠ جنيه إلي إحدى الشركات ذات الغرض الخاص مقابل الحصول علي نقدية بمبلغ ٢٥٠٠٠٠٠ جنيه مع الاحتفاظ بحقوق خدمة القروض المحولة، و قد قدرت تكاليف خدمة القروض بمبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه.

المطلوب:

١- إجراء قيود اليومية اللازمة في دفاتر بنك مصر فرع القاهرة.

الحـــل

مدين	دائن	بيـــــــــان
		العملية رقم (١)
٣٠٠٠٠٠		من حـ/ القروض العقارية
	٣٠٠٠٠٠	إلى حـ/ النقدية
		إثبات منح القروض بضمان
٥٠٠٠٠٠		من حـ/ رهون عقارية محتفظ بها كضمان

مدين	دائن	بيـــــــــان
	٥٠٠٠٠٠	إلى حـ/ الالتزام برد الرهون العقارية المقدمة كضمان **الاعتراف بالرهون العقارية المقدمة**
		العملية رقم (٢)
		من مذكورين
١٨٥٠٠٠٠		حـ/ النقدية
١٥٠٠٠٠		حـ/ خسائر التصرف في القروض العقارية
	٢٠٠٠٠٠٠	إلى حـ/ القروض العقارية
		العملية رقم (٣)
		من مذكورين
٢٥٠٠٠٠٠		حـ/ النقدية
٤٥٠٠٠٠		حـ/ خسائر التصرف في القروض
٥٠٠٠٠		حـ/ حقوق الخدمة (بقيمة أتعاب حقوق خدمة القروض)
	٣٠٠٠٠٠٠	إلى حـ/ القروض العقارية

حالة (٢):

تقدمت منشأة "منة الله" بطلب إلي البنك الأهلى للحصول علي قرض قدره ٤٠٠٠٠٠ج بمعدل فائدة ٦% لمدة ٤ سنوات وقد وافق البنك علي منح القرض علي ان يتم سداده علي ٤ سنوات مع الفوائد وقد تم تنفيذ عقد القرض في أول أكتوبر من عام ٢٠١٠.

المطلوب:

١- إجراء قيود اليومية اللازمة في دفاتر منشأة (منة الله) فى ٢٠١٠/١٠/١ وفي ٢٠١٠/١٢/٣١.

٢- بيان الأثر علي قائمة المركز المالي في ٢٠١٠/١٢/٣١.



الحـــل

١) إجراء قيود اليومية اللازمة في ٢٠١٠/١٠/١.

يتم أثبات المبالغ المحصلة نقداً، كما يتم تسجيل قيمة القرض كالتزام طويل الأجل.

مدين	دائن	بيـــــــان
٤٠٠٠٠٠		من حـ/ النقدية
	٤٠٠٠٠٠	إلى حـ/ قرض بنك مصر
		إثبات الحصول في قيمة القرض

وفي ٢٠١٠/١٢/٣١ تاريخ انتهاء السنة المالية يتم إجراء تسوية لإثبات ما يخصها من مصروف الفوائد ثلاثة شهور من ١٠/١ إلي ١٢/٣١ وتحسب علي أساس

$$٤٠٠٠٠٠ \times \frac{٣}{١٢} \times \frac{٦}{١٠٠} = ٦٠٠٠ \text{ جنيه}$$

ويمثل مصروف مستحق (التزام قصير الأجل) ويتم إجراء قيود التسوية كالآتي:

مدين	دائن	بيـــــــان
٦٠٠٠		من حـ/ مصروف الفوائد
	٦٠٠٠	إلى حـ/ مصروف الفوائد المستحقة
		إثبات ما يخص الفترة من الفوائد كمصروف
٦٠٠٠		من حـ/ الأرباح والخسائر
	٦٠٠٠	إلى حـ/ مصروف الفوائد
		أقفال مصروف الفوائد التي تخص الفترة



٢) بيان الأثر علي قائمة المركز المالي لمنشأة (منة الله) في **٢٠١٠/١٢/٣١**.

لأغراض الإفصاح المحاسبي يتم إظهار رصيد حساب الفوائد المستحقة (٦٠٠٠) كالتزام قصير الأجل كما يفضل تجزئه حساب قرض بنك مصر إلي قسمين هما:

القسم الأول: يمثل مبلغ القسط المستحق من القرض خلال عام ٢٠١٠ وقدره (٤٠٠٠٠٠ ÷ ٤ سنوات) = ١٠٠٠٠٠ جنيه ويظهر ضمن الالتزامات قصيرة الأجل.

القسم الثاني: من قرض البنك الأهلي (٤٠٠٠٠٠ – ١٠٠٠٠٠) = ٣٠٠٠٠٠ جنيه فيظل كما هو ضمن الالتزامات طويلة الأجل ويتضح ذلك من الأثر علي قائمة المركز المالي علي النحو التالي:

الأثر علي قائمة المركز المالي في ٢٠١٠/١٢/٣١

		الالتزامات قصيرة الأجل
	٦٠٠٠	مصروف الفوائد المستحقة
	١٠٠٠٠٠	قسط يسدد في ٢٠١٠/١٠/١
		الالتزامات طويلة الأجل
	٣٠٠٠٠٠	قرض بنك مصر

حالة (٣):

قام بنك مصر بتخصيص قرض حده الأقصى ٢٠٠٠٠٠ جنيه وذلك لتمويل تشييد ثلاثة أدوار سكنية تابعة لشركة التقوى للاستثمار العقاري وذلك في ٢٠١٠/٢/١٧، علي أن يتم السداد خلال فترة أقصاها ١٠ شهور من تاريخ القرض وبفائدة سنوية نسبتها ١٣،٥% **فإذا علمت أن**:

١) في نفس التاريخ وصل مستخلص من أحد مقاولي الشركة بفاتورة مستحقة الدفع بتوقيع المسئولين بالشركة قيمتها ١٨٠٠٠ جنيه وقام البنك

بدفعها وفي ٢٠١٠/٣/٢٠ قام البنك بدفع فاتورة مماثلة بمبلغ ٤٠٥٠٠ جنيه كما قام بسداد فاتورة قيمتها ١١٢٥٠٠ جنيه في ٢٠١٠/٤/١٤.

٢) افترض أنه في ٢٠١٠/١٠/٦ بلغت فوائد القروض العقارية تحت التحصيل ٥،٣٠٤٢٥ جنيه، وقد قامت الشركة بسدادها نقداً مع إجمالي قيمة القرض والذي بلغ ١٧٨،٥٨٧ جنيه.

المطلوب:

١- إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات ما تقوم في دفاتر بنك مصر.

الحـــل

مدين	دائن	بيـــــــان	تاريـــخ
١٨٠٠٠		من حـ/ قروض عقارية	٢٠١٠/٢/١٧
	١٨٠٠٠	إلى حـ/ النقدية	
٨١		من حـ/ فوائد قروض عقارية تحت التحصيل	٢٠١٠/٢/٢٨
	٨١	إلى حـ/ إيرادات فوائد دائنة (قروض عقارية)	
٤٠٥٠٠		من حـ/ قروض عقارية	٢٠١٠/٣/٢٠
	٤٠٥٠٠	إلى حـ/ النقدية	
٣٨٤،٧٥		من حـ/ فوائد عقارية تحت التحصيل	٢٠١٠/٣/٣١
	٣٨٤،٧٥	إلى حـ/ إيرادات فوائد دائنة (قروض عقارية)	
١٨٣،٨٩١٢٥		من حـ/ النقدية	
		إلى مذكورين	
	١٧٨،٥٨٧	حـ/ قروض عقارية	
	٥،٣٠٤٢٥	حـ/ فوائد قروض عقارية تحت التحصيل	

ملحوظة:

تم حساب الفوائد في ٢٠١٠/٣/٣١ علي مرحلتين كما يلي:

= ١٨٠٠٠ × $\frac{١٣،٥}{١٠٠}$ لمدة ٣٠ يوم

= ٢٠٢،٥ × ٤٠٥٠٠ × ١٣،٥% لمدة ١٢ يوم = ١٨٢،٢٥

وهكذا يتم إثبات مبالغ القروض وفوائدها حتى تاريخ تحصيل القرض والفوائد في ٢٠١٠/١٠/٦.

حالة (٤):

في ٢٠١٠/١٠/١ حصلت منشأة الإيمان من احد البنوك علي قرض بفائدة سنوية ١٠% بمبلغ ٣٧٥٠٠ علي أن تكون مدة القرض ثلاثة سنوات ومقابل تحرير ورقة تجارية، وتتضمن شروط العقد علي أن يتم سداد الفائدة سنوياً علي المبلغ الأصلي للقرض، وذلك في ١٢/٣١/ من كل عام علي أن يتم سداد أصل القرض بالكامل في ٢٠١٠/١٢/٣١ وبفرض أن السنة المالية تنتهي في ١٢/٣١/ من كل عام.

المطلوب:

١- إعداد جدول يوضح ملخصاً لكل من مصروف الفائدة المحمل علي الحساب الختامي والمدفوعة للبنك وكيفية سداد القرض (ملخصاً لاستهلاك الدين) خلال السنوات الثلاثة.

٢- إجراء قيود اليومية وتصوير الحسابات اللازمة خلال سنوات القرض.

الحــــل

١) وفقاً لشروط هذا القرض تتحدد الفائدة في نهاية كل سنة من السنوات الثلاثة علي أساس:-

$$٣٧٥٠٠ \times \frac{١٠}{١٠٠} = ٣٧٥٠ \text{ جنيه}$$

وتمثل مصروفات الفوائد التي يتم تحميلها علي الحساب الختامي سنوياً، كما تمثل قيمة التدفق النقدي في نهاية سنة، بينما يتحدد (التدفق النقدي) في نهاية عام ٢٠١٠ علي أساس مجموع الفائدة السنوية وقدرها ٣٧٥٠ + أصل القرض وقدره ٣٧٥٠٠ أي أن إجمالي التدفق النقدي في ٢٠١٠/١٢/٣١ يكون ٤١٢٥٠ جنيه.

ولأن السنة المالية للشركة تنتهي في ١٢/٣١/ فإن قائمة المركز المالي في نهاية عام ٢٠١٠ سوف تظهر التزام طويل الأجل قدره ٣٧٥٠٠ جنيه ويعبر هذا المبلغ عن القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة في المستقبل، ويوضح الجدول التالي ملخصاً لاستهلاك الدين والفوائد المرتبطة به خلال سنوات القرض الثلاث:

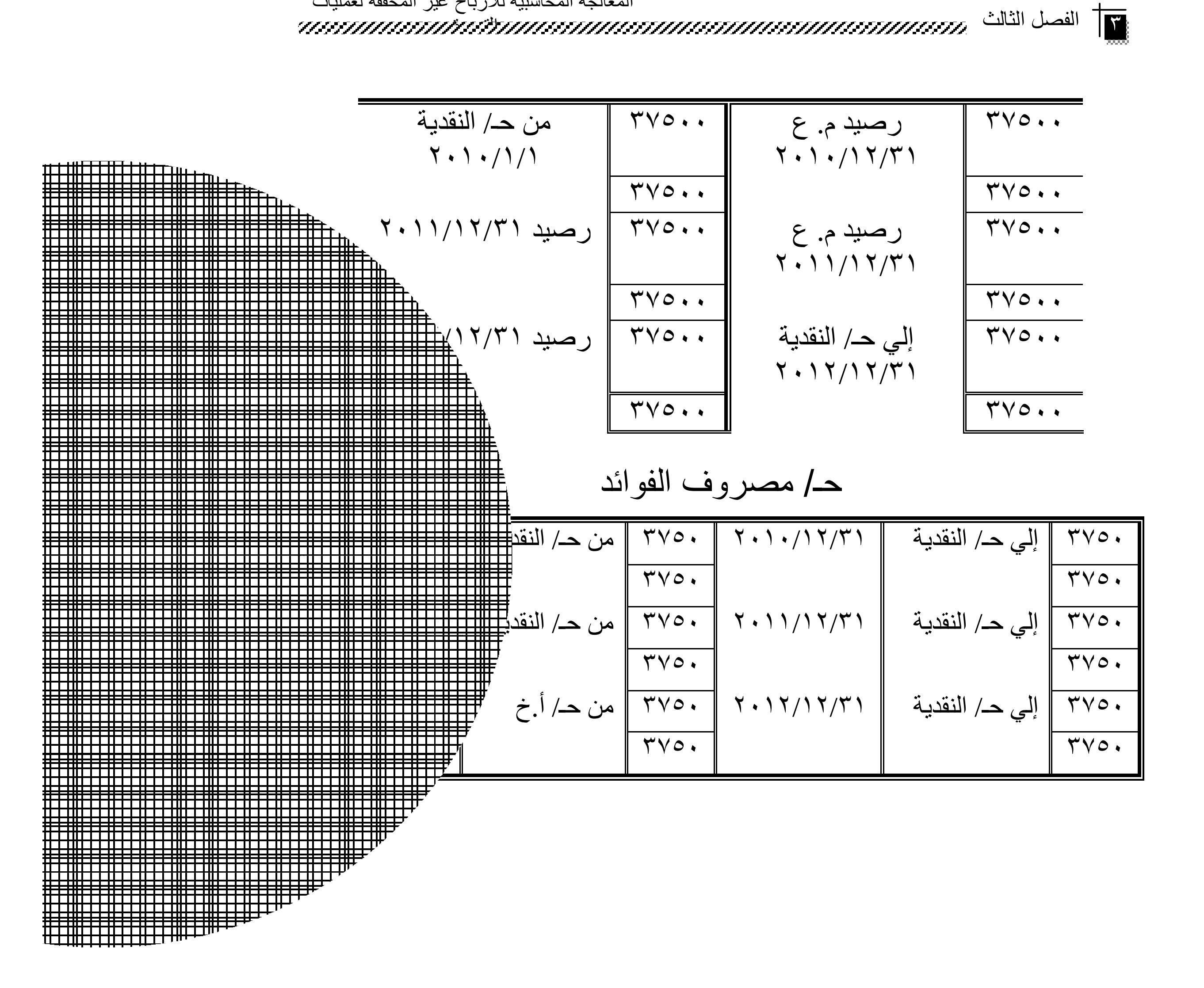
التاريـــخ	المدفوعات النقدية	مصروف الفائـــدة	النقص في الالتزام	القيمة الدفترية للالتزام
٢٠١٠/١/١	-	-	-	٣٧٥٠٠
٢٠١٠/١٢/٣١	٣٧٥٠	٣٧٥٠	-	٣٧٥٠٠
٢٠١١/١٢/٣١	٣٧٥٠	٣٧٥٠	-	٣٧٥٠٠
٢٠١٢/١٢/٣١	٤١٢٥٠	٣٧٥٠	٣٧٥٠٠	٣٧٥٠٠

٢) إجراء قيود اليومية:

مدين	دائن	بيـــــــــان	تاريخ
٣٧٥٠٠		من حـ/ النقدية	٢٠١٠/١/١
	٣٧٥٠٠	إلى حـ/ أوراق الدفع عن قرض طويل الأجل	
٣٧٥٠		من حـ/ مصروف الفوائد	٢٠١٠/١٢/٣١
	٣٧٥٠	إلى حـ/ النقدية	وكذلك في
		إثبات سداد الفوائد كمصروف	٢٠١١/١٢/٣١
٣٧٥٠		من حـ/ الإرباح والخسائر	٢٠١١/١٢/٣٠
	٣٧٥٠	إلى حـ/ مصروف الفوائد	
		إقفال مصروف الفوائد التي تخص الفترة	
		من مذكورين	٢٠١٢/١٢/٣١
٣٧٥٠٠		حـ/ أوراق الدفع عن قرض طويل الأجل	
٣٧٥٠		حـ/ مصروف الفوائد	
	٤١٢٥٠	إلى حـ/ النقدية	
		إثبات سداد الفوائد كمصروف ورد قيمة القرض	
٣٧٥٠		من حـ/ الأرباح والخسائر	
	٣٧٥٠	إلى حـ/ مصروف الفوائد	
		أقفال مصروف الفوائد التي تخص الفترة	

ويتم تصوير الحسابات في هذه الحالة كالآتي:

حـ/ أوراق الدفع عن قرض طويل الأجل



المبلغ	البيان	المبلغ	البيان
٣٧٥٠٠	رصيد م. ع ٢٠١٠/١٢/٣١	٣٧٥٠٠	من حـ/ النقدية ٢٠١٠/١/١
٣٧٥٠٠		٣٧٥٠٠	
٣٧٥٠٠	رصيد م. ع ٢٠١١/١٢/٣١	٣٧٥٠٠	رصيد ٢٠١١/١٢/٣١
٣٧٥٠٠		٣٧٥٠٠	
٣٧٥٠٠	إلي حـ/ النقدية ٢٠١٢/١٢/٣١	٣٧٥٠٠	رصيد ١٢/٣١/
٣٧٥٠٠		٣٧٥٠٠	

حـ/ مصروف الفوائد

المبلغ	البيان	التاريخ	المبلغ	البيان
٣٧٥٠	إلي حـ/ النقدية	٢٠١٠/١٢/٣١	٣٧٥٠	من حـ/ النقد
٣٧٥٠			٣٧٥٠	
٣٧٥٠	إلي حـ/ النقدية	٢٠١١/١٢/٣١	٣٧٥٠	من حـ/ النقد
٣٧٥٠			٣٧٥٠	
٣٧٥٠	إلي حـ/ النقدية	٢٠١٢/١٢/٣١	٣٧٥٠	من حـ/ أ.خ
٣٧٥٠			٣٧٥٠	

٣-٥ أسئلة نظرية وتطبيقات غير محلولة على الفصل الثالث

أولاً: الأسئلة النظرية:

السؤال الأول: ناقش ما يلي باختصار:

(١) مفهوم نشاط التوريق وأطرافه؟
(٢) أساليب التوريق ومقومات نجاحه؟

السؤال الثاني: بالرغم من تعدد وجهات النظر بشأن تصنيف عمليات التوريق إلا أنه يمكن تصنيفها إلي نوعين أساسين .... اشرح ذلك؟

السؤال الثالث: وضح باختصار المخاطر التي تواجه عمليات التوريق وطرق تخفيضها؟

السؤال الرابع: قارن بين الثنائيات التالية:

(١) مدخل الاعتراف بعمليات التوريق داخل الميزانية، وخارجها.
(٢) القياس المحاسبي الأولي لعمليات التوريق، القياس اللاحق.
(٣) معالجة أرباح وخسائر عمليات التوريق في تاريخ التحويل،وفي تاريخ الميزانية.
(٤) المخاطر الائتمانية، والمخاطر التشغيلية المرتبطة بعمليات التوريق.

ثانياً: حالات تطبيقية غير محلولة

التطبيق الأول:

في ٢٠١٠/١/١ حصلت شركة (منة الله) من أحد البنوك علي قرض بفائدة سنوية ١٢% بمبلغ ٦٠٠٠٠٠ جنيه علي أن تكون مدة القرض خمس سنوات ومقابل تحرير ورقة وبفرض أن السنة المالية لمنشأة (منة الله) تنتهي في ١٢/٣١ من كل عام.

المطلوب:

إعداد جدول يوضح ملخصاً لكل من مصروف الفوائد المحملة علي الحساب الختامي والمدفوعة للبنك وكيفية سداد القرض (ملخصاً للاستهلاك الدين) خلال السنوات الثلاث، وإجراء قيود اليومية وتصوير الحسابات اللازمة خلال سنوات القرض في ظل كل حالة من الحالات المستقلة التالية:

الحالة الأولي: تتضمن شروط عقد القرض علي أن يتم سداد الفائدة سنوياً علي المبلغ الأصلي للقرض في ٢٠١٤/١٢/٣١.

الحالة الثانية: تتضمن الشروط أن يتم سداد القرض علي خمس دفعات متساوية وفي ١٢/٣١ من كل عام علي أن تحسب الفائدة سنوياً علي المبلغ غير المسدد من أصل القرض.

الحالة الثالثة: تتضمن الشروط أن يتم سداد كل من أصل القرض والفائدة المستحقة عليه في نهاية السنة الخمس في ٢٠١٤/١٢/٣١ علي أن تحسب

الفائدة سنوياً علي رصيد الدين متمثلاً في مجموع كل من القرض والفائدة المستحقة حتى بداية العام.

التطبيق الثاني:

تقدمت شركة منشأة النصر بطلب إلي بنك مصر للحصول علي قرض قدره ٢٠٠٠٠٠٠ جنيه مقابل فائدة ١٠% سنويا لمدة ٦ سنوات، وقد وافق البنك علي منح القرض علي أن يتم سداده علي ٦ سنوات وقد تم تنفيذ عقد القرض في أول أكتوبر من عام ٢٠١٠.

المطلوب:

١) إجراء قيود اليومية في ٢٠١٠/١٠/١ وفي ٢٠١٠/١٢/٣١.
٢) بيان الأثر علي قائمة المركز المالي لمنشأة النصر في ٢٠١٠/١٢/٣١.

التطبيق الثالث:

خصص البنك الأهلي فرع بنها قرضاً بحد أقصي ٤٠٠٠٠٠٠ مليون جنيه مصري وذلك لتمويل تشييد محطة كهرباء تابعة لشركة الإيمان الصناعية وذلك في ٢٠١٠/٣/٣١ علي أن يتم السداد خلال عام من تاريخه، وبفائدة سنوية ١٢% وفي اليوم التالي سدد البنك بناء علي أوامر من المسئول بالشركة فاتورة لأحد الموردين بلغت ٤٠٠٠٠٠ جنيه كما سدد فاتورة أخرى في ٢٠١٠/٤/٢٥ قيمتها ٨٠٠٠٠٠ جنيه.

المطلوب:

١) إثبات قيود اليومية اللازمة لإثبات ما تقدم بالإضافة إلي قيد سداد المستحقات علماً بأن السداد قد تم نقداً في ٢٠١٠/٩/٣٠.

التطبيق الرابع

في ٢٠١٠/١/١ حصلت منشأة (الصبر الجميل) من البنك الأهلى علي قرض بفائدة سنوياً ١٠% بمبلغ ٤٠٠٠٠ جنيه علي أن تكون مدة القرض ٤ سنوات مقابل تحرير أوراق تجارية، وتتضمن شروط عقد القرض أن يتم سداد أصل القرض علي دفعتين متساويتين علي أن تحتسب الفائدة سنوياً علي المبلغ غير المسدد من أصل القرض وذلك في ١٢/٣١ من كل عام وبفرض أن السنة المالية للمنشأة تنتهي في ١٢/٣١ من كل عام.

المطلوب:

١) إعداد جدول ملخصاً لكل من مصروف الفائدة المحمل علي الحساب الختامي والمدفوع للبنك وكيفية سداد القرض (ملخص استهلاك القرض) خلال السنتين.

إجراء قيود اليومية وتصوير الحسابات اللازمة خلال سنوات القرض.

T

K

١- أحمد جمال الدين يوسف يوسف، **المحاسبة عن التوريق فى البنوك وأثره على إدارة المخاطر الائتمانية**، رسالة ماجستير فى المحاسبة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٩.

٢- د/ أحمد صلاح عطية، **محاسبة الاستثمار والتمويل فى المنشآت المالية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، ٢٠١٠.

٣- حسن على محمد العطاس، **تقييم المعلومات المحاسبية المنشورة بالقوائم المالية لشركات الأموال كأداة لترشيد قرارات المستثمرين بالتطبيق على سوق الأسهم فى المملكة العربية السعودية**، رسالة ماجستير فى المحاسبة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ١٩٩٩.

٤- د/ سليمان محمد مصطفى، د/ فاروق جمعة عبد العال، **المحاسبة فى البورصات وأسواق المال- الإطار الفكرى والتطبيقى**، بدون ناشر، ٢٠١٠.

٥- د/ السيد أحمد السقا، **دراسات فى المحاسبة المالية المتقدمة**، بدون ناشر، ٢٠١٠.

٦- د/ صبرة أحمد عبد العال، **المحاسبة فى أسواق المال**، الجزء الثانى (صناديق الاستثمار)، بدون ناشر، ٢٠١٠.

٧- د/ عصام عبد الغنى على، **إدارة المخاطر فى البورصات**، مركز التعليم المفتوح، كلية التجارة، جامعة بنها، بدون سنة نشر.

٨- د/ محمد صالح الحناوى، **أساسيات الاستثمار فى بورصة الأوراق المالية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩٧.



٩- د/ نظير رياض محمد الشحات، **إدارة محافظ الأوراق المالية فى ظل حوكمة الشركات**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، ٢٠٠٧.

١٠- د/ هاشم حسن عواد المليجى، **المحاسبة الدولية**، بدون ناشر ، ٢٠٠٠.

١١- د/ وفاء يحيى حجازى، د/ صبرة أحمد عبد العال، **صناديق الاستثمار وأسواق الأوراق المالية**، بدون ناشر، ٢٠٠٦.

١٢- د/ يونس حسن عقل، د/ حارس طه، المح**اسبة الدولية – المعايير والتطبيقات العملية**، بدون ناشر، ٢٠٠٩.